جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مقياس المنهجية

ملخص المحاضرات الموجهة للسنة أولى ماستر سياسات عامة

للعام الدراسي 2021-2022

(تنبيه: أنواع المراجع وكيفية كتابتها وتهميشها هي لفائدتكم وليست معنية بالامتحان)

● العنوان والإشكالية والتساؤلات وعناصر المقدمة

أولا- العنوان: كل عنوان لأي مذكرة أو رسالة أو أطروحة أو أي بحث أكاديمي سيكون مركبا من: عنوان رئيسي يحدد الموضوع، وعنوان فرعي يحدد حدود الموضوع.

حدود الموضوع التي يحددها العنوان الفرعي أربعة أنواع: حدود زمانية ، حدود مكانية، حدود منهجية، حدود موضوعية.

العنوان الصحيح والكامل هو العنوان الذي ترد فيه كل الحدود الأساسية المحددة للموضوع.

ثانيا- الإشكالية: أبسط طريقة لصياغة الإشكالية هي أخذ العنوان ثم إضافة الصيغة الاستفهامية المناسبة. بشكل أساسي هناك صيغتان استفهاميتان: الصيغة الوصفية "ما" أو"كيف" وما شابه من الصيغ الوصفية، والصيغة التحليلية "هل" وما شابهها.

في الصيغة الوصفية المطلوب منك فقط أن تصف. أما في الصيغة التحليلية فستكون ملزما بالإجابة على سؤال "لماذا؟"، ولكي تجيب على هذا السؤال لا بد أن تقوم بالتحليل، ولا يمكنك أن تكتفي بالوصف.

من الضروري أن تكون الإشكالية منسجمة تماما مع العنوان، وهذا يعني أن كل الحدود المذكورة في الإشكالية لا بد أن تذكر في العنوان، وكل الحدود المذكورة في العنوان لا بد أن تذكر في الإشكالية.

تنبيه: أشهر الصيغ المتعارَف عليها في كتابة الإشكالية صيغة "ما مدى" أو "إلى أي مدى". هذه الصيغة تفترض وجود سلم قياس يقيس المدى لكي تتم الإجابة على الإشكالية بناء عليه، وبالتالي إذا لم يكن هناك سلم قياس للمدى فمن الخطأ منهجيا استعمال هذه الصيغة.

ثالثا- التساؤلات والخطة: الوظيفة الأساسية للتساؤلات هي وضع وتبرير الخطة العامة للرسالة، إذ أن كل تساؤل سيكون موضوعا لفصل أو لمبحث محدد.

ملاحظة: لا بد أن تكون الصيغة الاستفهامية للتساؤلات من نفس نوع الصيغة الاستفهامية للإشكالية. فإن كانت الإشكالية وصفية فلا بد أن تكون التساؤلات كلها وصفية. أما إن كانت تحليلية، فهنا ستكون التساؤلات وصفية وتحليلية معا. كما أنه لا بد أن تكون كل الحدود الأساسية الواردة في الإشكالية واردة في التساؤلات.

رابعا- المقدمة وعناصرها: عناصر المقدمة لا تزيد عن 13 عنصرا: التقديم- الإشكالية – التساؤلات (الفرضيات) – الحدود – المفاهيم – المناهج – المصادر – الدراسات السابقة - أهمية الموضوع – أسباب أختيار الموضوع – أهداف الموضوع – الصعوبات – التقسيم (الخطة وتبريرها).

ستة عناصر من هذه العناصر 13 لا بد أن تتوفر عليها كل مقدمة متكاملة، ولا يمكن لأي مقدمة أن تخلو منها، وهذه الستة هي: التقديم – الإشكالية – التساؤلات (الفرضيات) – المناهج – الدراسات السابقة – التقسيم.

تنبيه أول: من الأخطاء المنهجية الشائعة في الكثير من رسائل التخرج خطأ يكمن في ترتيب عناصر المقدمة، فكثير من المقدمات نجدها تبدأ بأهمية الموضوع وأسباب اختيار الموضوع والأهداف وحتى بالدراسات السابقة قبل أن تطرح الإشكالية. وهذا خطأ منهجي لأن العنصر المحدد لما هو الموضوع بدقة من عناصر المقدمة هو عنصر الإشكالية، فليس من المعقول أن نبدأ بذكر أهمية الموضوع أو أسبابه أو أهدافه قبل أن نطرح الإشكالية.

تنبيه ثان: رسائل التخرج سواء كانت مذكرات او رسائل أو أطروحات هي أساسا نوعان: رسائل تصنيفية، ورسائل فرْضيّة. الرسائل الفرضية هي أن تطرح مشكلة حقيقية كانت تقلقك ثم تطرح الفرضية أو الفرضيات التي ثبت لك أنها حل المشكلة ثم تعرض إثباتات صحة تلك الفرضية/الفرضيات بأفضل طريقة ممكنة. أما الرسائل التصنيفية فهي أن تطرح تساؤلا رئيسيا ثم تجمع المعلومات التي تجيب عنه لتعيد تصنيفها في رسالتك بأفضل طريقة ممكنة، ففي الرسالة التصنيفية لا توجد مشكلة، ما يوجد هو تساؤل رئيسي، وبالتالي لا توجد فرضيات ولا حاجة إليها ولا داعي لها أصلا. الأكثرية الساحقة من رسائل التخرج – إلا ما ندر – هي رسائل تصنيفية وليست فرضية، وبالتالي، فهو خطأ منهجي شائع أن نطرح فرضيات في هذه الرسائل التصنيفية.

1- التقديم: عنصر أساسي لا ينبغي أن تخلو منه مقدمة. والتقديم هو تلك الفقرات الأولى غير المعنونة التي تسبق الإشكالية، وفيه يتم طرح الموضوع العام المعبر عن العنوان الرئيسي، كيفما كانت طريقة الطرح (طرح المفهوم أو التاريخ أو الأهمية أو الأسباب أو هذه كلها أو بعضها دون بعضها) فإن موضوع التقديم هو موضوع الرسالة المعبر عن العنوان الرئيسي لها.

2- الإشكالية: عنصر أساسي لا ينبغي أن تخلو منه مقدمة. والإشكالية اسم جامع لنوعين، هما صيغتاها الأساسيتان: الأول التساؤل، والثاني المشكلة. كلاهما إشكالية، لكن الإشكالية كتساؤل ليست هي نفسها كمشكلة. فالإشكالية كتساؤل تنتج رسالة تصنيفية، والإشكالية كمشكلة تنتج رسالة فرضية، وقد مر التمييز بينهما أعلاه. والإشكالية غالبا تكون بصيغة استفهامية (ليس دائما بل غالبا)، وأكثر صيغها الاستفهامية شيوعا صيغتان: الصيغة الوصفية، والصيغة التحليلية، وقد مر ذكرهما في ما سبق.

3- التساؤلات: عنصر أساسي لا ينبغي أن تخلو منه مقدمة. الوظيفة الأساسية للتساؤلات هي طرح وتبرير الخطة العامة، ولهذا فعدد التساؤلات المطروحة لا ينبغي أن تزيد عن عدد المباحث كأقصى حد، ولا ينبغي أن تقل عند عدد الفصول كأدنى حد.

4- الحدود: الحدود أربعة انواع: زمانية، ومكانية، ومنهجية، ومفاهيمية. ما عدا الحدين الزماني والمكاني، فإن الحد المفاهيمي عادة ما يتم طرحه في عنصر المفاهيم، والحد المنهجي يتم طرحه في عنصر المناهج. وهذا يعني أن عنصر الحدود يركز بشكل أساسي على الحدين الزماني والمكاني، وبما أن هناك رسائل تخرج لا يتضمن موضوعها حدودا مكانية وزمانية، فإنه أحيانا يمكن أن لا يرد عنصر الحدود في المقدمة، ولهذا لم نعتبره من العناصر الأساسية الستة التي لا تخلو منها مقدمة. ووظيفة هذا العنصر في المقدمة ليس مجرد ذكر الحدود بل تبريرها بالإجابة على سؤال لماذا هذا التحديد الزماني أو المكاني بالضبط وليس أي تحديد آخر، لكن الشائع في رسائل التخرج أنه يتم الاكتفاء بذكر الحدود دون تبريرها وهذا خطأ.

5- المفاهيم: في هذا العنصر نطرح التعريف الإجرائي للمفاهيم كما سيتم توظيفها في الرسالة. وهذه المفاهيم ستكون واردة في العنوان والإشكالية. طبعا فإن الكثير من رسائل التخرج تخصص الفصل الأول لتعريف هذه المفاهيم ، وهذا حين يحصل سيعني الاستغناء عن عنصر المفاهيم في المقدمة، ولهذا السبب لم نورد عنصر المفاهيم ضمن العناصر الأساسية الستة لا تخلو منها أي مقدمة.

تنبيه: أحيانا يفرض موضوع البحث على الطالب استعمال مفاهيم ليست معروفة في نطاق كليته التي يدرس فيها، وبالتالي يجد نفسه في حاجة لشرحها بتفصيل أكبر من أن المساحة المعطاة لعنصر المفاهيم ضمن المقدمة، وهنا نحن امام حالتين:

الحالة الأولى: إذا استغرق هذا الشرح صفحات تقارب حجم المقدمة ككل أو حجم مبحث ضمن فصل من متن الرسالة، في هذه الحالة يستقل عنصر المفاهيم عن المقدمة ويسمى "تمهيد"(حجم المقدمة عادة يكون في حدود حجم مبحث من فصل ضمن متن الرسالة، لا يزيد كثيرا ولا ينقص كثيرا).

الحالة الثانية: إذا استغرق شرح المفاهيم صفحات تقارب حجم فصل من متن الرسالة، يستقل عنصر المفاهيم عن المقدمة ويسمى "فصل تمهيدي". (الرسائل التي تخصص فصلها الأول لشرح المفاهيم إنما تجعل الفصل التمهيدي فصلها الأول)

6- المناهج: عنصر أساسي لا ينبغي أن تخلو منه مقدمة. في هذا العنصر لا نكتفي بذكر المقاربات والمناهج المستعملة في الرسالة، بل علينا تبريرها أيضا، أي لا بد من الجواب عن سؤال لماذا هذه المناهج والمقاربات تحديدا؟

تنبيه: أحيانا يفرض موضوع البحث على الطالب استعمال مناهج ليست معروفة في نطاق كليته التي يدرس فيها، وبالتالي يجد نفسه في حاجة لشرحها بتفصيل أكبر من أن المساحة المعطاة لعنصر المناهج ضمن المقدمة، وهنا نحن امام حالتين:

الحالة الأولى: إذا استغرق هذا الشرح صفحات تقارب حجم المقدمة ككلّ، أو حجم مبحث ضمن فصل من متن الرسالة، في هذه الحالة يستقل عنصر المناهج عن المقدمة ويسمى "مدخل".

الحالة الثانية: إذا استغرق شرح المناهج صفحات تقارب حجم فصل من متن الرسالة، يستقل عنصر المناهج عن المقدمة ويسمى "فصل منهجي".

7- المصادر: هذا العنصر يُطرح حين يحتاج الباحث لأن يبرر لماذا اختار مصادر معينة دون مصادر اخرى كان يمكن أن يختارها. مثلا: طالب قرّرالاعتماد على النص الفرنسي للقوانين دون النص العربي، هنا يُطرح سؤال: لماذا؟ جواب هذا السؤال يكون في عنصر المصادر. وطبعاً، نادرا ما نصادف رسالة تخرج تورد هذا العنصر، لأن الحاجة إليه محدودة بحالات معينة كالحالة التي ذكرناها.

تنبيه: هناك فرق بين المصادر والمراجع. ويتضح الفرق بذكر نوعي المصادر. المصادر نوعان: مصادر ذاتية ومصادر موضوعية:

المصادر الذاتية: هي التي لا مراجع لها، وبالتالي فوصفها بالمصادر ناتج عن صفة في ذاتها لا تنفصل عنها، ولهذا أيضا فهي مصادر في أي بحث مهما كان موضوعه، ومثالها: الكتب المقدسة كالقرآن، والموسوعات والمعاجم، والقوانين والدساتير. فهذه كلها مصادر ذاتية.

المصادر الموضوعية: هي مصادر حسب الموضوع المبحوث: مثلا، مذكرة تخرج عن التفكير القانوني لدى الأستاذ محدة رحمه الله. هنا، كل مؤلفات الأستاذ محدة هي مصادر في هذه الحالة بحكم موضوع الرسالة، لكن لو لم يكن الموضوع عن الأستاذ محدة، واستعمل الطالبُ فيه مؤلفات محدة، فستكون في هذه الحالة مراجع لا مصادر، فالمصادر الموضوعية هي مصادر حسب موضوع البحث وليس لذاتها.

8- الدراسات السابقة: عنصر أساسي لا ينبغي أن تخلو منه مقدمة. في هذا العنصر نجيب على السؤال التالي: إذا كانت هناك دراسات سابقة، فما الجديد الذي استدعى البحث في هذا الموضوع مرة أخرى؟ وإن لم تكن هناك دراسات سابقة، فلماذا؟ فالاكتفاء بسرد بعض الدراسات السابقة والتعريف بها على نحو مختصر، كما نجده في أغلب رسائل التخرج، ليس صحيحا منهجيا، لأن وظيفته هي الإجابة على السؤال السابق. حتى حين لا تكون هناك أي دراسات سابقة فهذا العنصر ينبغي أن يرد في المقدمة لأنه في هذه الحالة يجب الإجابة على: لماذا هذا الموضوع جديد إلى حد أنه لا توجد فيه أي دراسات سابقة حسب علم الباحث؟

تنبيه: هناك فرق بين أدبيات البحث وبين الدراسات السابقة.

أدبيات البحث هي أصوله وكلاسيكياته. إنها تلك المصادر التي أسّست له، مثلا: تعتبر مقدمة ابن خلدون وكتب ماركس ودوركهايم وماكس فيبر كأمثلة على أدبيات البحث في العلوم الاجتماعية، لأن دورها دور تأسيسي في مجال البحث الاجتماعي. أما الدراسات السابقة، فهي تلك الدراسات الجزئية المتعلقة مباشرة بموضوع البحث الدقيق، وليست مصنفة ككلاسيكيات أو أصول.

9- و10 و11- أهمية الموضوع، أسباب اختياره، وأهدافه: الموضوع المقصود بهذه العناصر ليس هو الموضوع العام الذي حدّده بالعنوان الرئيسي، بل هو الموضوع الدقيق والخاص الذي حدّده العنوان الفرعي وحدّدت الإشكاليةُ نوعَه الاستفهامي (وصفي أو تحليلي). بتأمل هذه العناصر الثلاثة قليلا ندرك أنها متشابهة، فأحيانا يكون سبب اختيارنا للموضوع هو أنه موضوع مهم، أو أن الهدف منه مهم. فهناك تداخل بين هذه العناصر، بحيث أنه في كثير من الأحيان يمكن أن نكتفي بواحد منها فقط. كما أنه أحيانا لا حاجة لذكر أي منها. والسبب في ذلك أننا أحيانا نكتفي بذكر أهمية الموضوع العام وأسباب اختياره وأهدافه ضمن عنصر التقديم، وهو ما يغنينا – غالبا – عن هذه العناصر الثلاثة المتعلقة بالموضوع الخاص. ولهذا لم تكن هذه العناصر الثلاث ضمن العناصر الأساسية التي لا تخلو منها مقدمة.

12- الصعوبات: واضح. وواضح لماذا ليست عنصرا أساسيا في المقدمة، فهناك رسائل تخرج إنجازها لا تواجهه صعوبات تستحق الذكر.

13- التقسيم: هذا العنصر له ارتباط مباشر بالتساؤلات، كما سبق وأوضحنا، وفيه نذكر الخطة ونبررها بأنها كل فصل فيها أو كل مبحث فيها هو جواب عن تساؤل معين.

● أنواع المراجع وكيفية كتابتها وتهميشها

أولا – الكتب:

1- حالة مؤلف واحد:

- في الهوامش: الإسم اللقب: العنـــــوان. (الناشر، المدينة، البلد: ط كذا، السنة كذا) ص كذا.

- في قائمة المراجع: اللقب، الإسم: العنـــــوان. الناشر، المدينة، البلد: ط كذا، السنة كذا.

*تنبيه1: حين يُكتَب اللقب قبل الإسم فدائما تفصل بينهما فاصلة، بخلاف كتابة الإسم أولا.

*تنبيه2: في حالة المؤلفين المصريين ونحوهم، الإسم هو الإسم الأول واللقب هو الإسم الثاني وما تلاه، مثلا: سعيد حسين علي. الإسم هو سعيد، واللقب هو حسين علي، فيكتب في المراجع هكذا:

حسين علي، سعيد: القانون الإداري ...الخ

*تنبيه3: في ترتيب المؤلفين بقائمة المراجع الأصح منهجيا اعتماد الترتيب الهجائي (أ، ب، ت، ث ...الخ) وليس الأبجدي (أبجد هوز ...الخ)، كما يتم اهمال ألف لام التعريف ويعتمد الحرف الأول الذي يلي التعريف.

*تنبيه4: في حالة كان المؤلف هيئة أو جهة أو مؤسسة، يكتب اسمها، وباقي البيانات بنفس الترتيب.

*تنبيه5: العنوان يكتب كاملا مهما طال، إلا ما اشتهر بعنوانه المختصر، مثلا: صحيح البخاري أو الجامع الصحيح للبخاري هو عنوان مختصر أغنت شهرته عن إيراد عنوانه الأصلي كاملا، وهذا هو عنوانه الأصلي: الجامع المسند الصحيح المختصر من أُمور رسول الله صلى الله عليه وسلّم وسننه وأيامه.

*تنبيه6: يؤخذ العنوان من الصفحة الأولى للكتاب وليس من الغلاف.

*تنبيه7: يمكن للطالب تمييز العنوان في الهوامش والمراجع بواحدة من الطرق الأربع التالية: خط مائل (*العنـــــوان*)، خط عريض (العنـــــوان)، خط تحته سطر (العنـــــوان)، خط بيم شاولتين ("العنـــــوان"). وهذه قاعدة عامة تنطبق على عناوين كل أنواع المراجع بما فيها المقالات والصفحات الرقمية.

*تنبيه8: تؤخذ بيانات الناشر والمدينة والطبعة والتاريخ من الصفحة التي بها بيانات الكتاب مفصلة، وهي التي تلي عادةً الصفحة الأولى من الكتاب، ولا تؤخذ هذه البيانات من الغلاف.

*تنبيه9: في حالة كان الناشر هيئة أو جهة أو مؤسسة وليس دار نشر، يكتب اسمها، وباقي البيانات بنفس الترتيب.

*تنبيه10: إن كانت المدينة مشهورة أغنت شهرتها عن ذكر البلد (الجزائر، تونس، الرباط، القاهرة، دمشق ...الخ) وإن كانت غير مشهورة او ملتبسة ذُكر البلد (مثال لغير المشهورة: دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر. مثال للملتبسة: دار أويا للطباعة والنشر، طرابلس، ليبيا. قد تلتبس مع مدينة طرابلس اللبنانية)

*تنبيه11: يكتب رقم الطبعة ما دام مذكورا، حتى ولو كانت الطبعة هي الأولى والوحيدة.

*تنبيه12: في حالة ورود السنة بالهجري فمن المحبذ إضافة السنة الميلادية المقابلة لها، ويختار الطالب شكل الإضافة، ونقترح عليه الشكل التالي هكذا: س ه/س م.

*تنبيه13: في حالة كان الكتاب من عدة أجزاء، فلا داعي لذكر عدد الأجزاء، كما أنه يعتبر مرجعا واحدا حتى ولو استعمل الطالب أجزاء مختلفة منه، ولا يعتبر كل جزء تم استعماله مرجعا مختلفا، وينطبق هذا على المعاجم والموسوعات وغيرها.

2- حالة مؤلفَيْن اثنين وثلاثة مؤلفين:

- في الهوامش: الإسم اللقب و الإسم اللقب والإسم اللقب: العنـــــوان. (الناشر، المدينة، البلد: ط كذا، السنة كذا) ص كذا.

- في قائمة المراجع: اللقب، الإسم والإسم اللقب والإسم اللقب: العنـــــوان. الناشر، المدينة، البلد: ط كذا، السنة كذا.

*تنبيه: في المراجع يُكتب لقب المؤلف الأول قبل اسمه، أما المؤلف الثاني والثالث فيُكتَب الإسم أولا.

3- حالة أربعة مؤلفين فما فوق:

- في الهوامش: الإسم اللقب و آخرون: العنـــــوان. (الناشر، المدينة، البلد: ط كذا، السنة كذا) ص كذا.

- في قائمة المراجع: اللقب، الإسم وآخرون: العنـــــوان. الناشر، المدينة، البلد: ط كذا، السنة كذا.

*تنبيه: ما هو شائع أن كلمة (وآخرون) تستعمل ابتداء من ثلاثة مؤلفين فما فوق وليس ابتداء من أربعة فما فوق هو خطأ شائع. والصواب ما ذكرناه.

4- حالة الكتاب المترجَم:

- في الهوامش: الإسم اللقب: العنـــــوان. ترجمة الإسم اللقب (الناشر، المدينة، البلد: ط كذا، السنة كذا) ص كذا.

- في قائمة المراجع: اللقب، الإسم: العنـــــوان. ترجمة الإسم اللقب. الناشر، المدينة، البلد: ط كذا، السنة كذا.

*تنبيه1: ما ينطبق على الكتاب المترجم ينطبق على الكتاب المُراجَع والمُقدَّم له (أو المُصدَّر له)، فبدلا من (ترجمة الإسم اللقب) نكتب (مراجعة وتقديم الإسم اللقب) أو (تقديم الإسم اللقب، مراجعة الإسم اللقب) في حالة كان المُراجِع ليس هو نفسه المُقدِّم.

*تنبيه2: الفرق بين التقديم (وقد يسمى تصديرا) والمقدمة أن المقدمة يكتبها مؤلف الكتاب، أما التقديم فيكتبه شخص غير المؤلف كالمترجم أو المراجع أو أي شخصية لها حيثية. والتقديم عادة ما نجده في الكتب المترجمة وعادة بقلم المترجم. وفي هذه الحالة نكتب (ترجمة وتقديم الإسم اللقب).

5- حالة الكتاب المُحَرَّر:

- الكتاب المحرر هو الكتاب الذي ألف كل فصل منه مؤلف مختلف يذكر اسمه بأول الفصل، وقام بتنسيق فصوله محرر أو أكثر .

- في الهوامش: الإسم اللقب: عنوان الفصل، في: عنوان الكتاب. تحرير الإسم اللقب. (الناشر، المدينة، البلد: ط كذا، السنة كذا، صص كذا-كذا) ص كذا.

- في قائمة المراجع: اللقب، الإسم: عنوان الفصل، في: عنوان الكتاب. تحرير الإسم اللقب. الناشر، المدينة، البلد: ط كذا، السنة كذا، صص كذا-كذا.

*تنبيه1: عنوان الفصل هو العنوان الذي يتم تمييزه بإحدى الطرق الأربع لتمييز العناوين السابق ذكرها، وليس عنوان الكتاب.

*تنبيه2: صص كذا-كذا، هي ذكر أول صفحة للفصل وآخر صفحة له. مثلا: صص15-66.

*تنبيه3: في حالة استعمال أكثر من فصل من نفس الكتاب المحرر، في الهوامش تكتب بيانات كل فصل كما أعلاه وكأنها أكثر من مرجع، أما في المراجع فيكتب عنوان الكتاب ككل كمرجع واحد ولا يعتبر كل فصل مرجعا، هكذا:

المراجع: اللقب، الإسم (محرر): عنوان الكتاب. الناشر، المدينة، البلد: ط كذا، السنة كذا.

كلمة محرر تكتب بين قوسين، وبعضهم يستعمل كلمة تحرير بدل كلمة محرر، ودائما بين قوسين.

6- حالة الكتاب المسَلسَل:

- الكتاب المسلسل هو الصادر ضمن سلسلة.

- في الهوامش: الإسم اللقب: العنـــــوان. السلسلة، العدد (الناشر، المدينة، البلد: ط كذا، السنة كذا) ص كذا.

- في قائمة المراجع: اللقب، الإسم: العنـــــوان. السلسلة، العدد. الناشر، المدينة، البلد: ط كذا، السنة كذا.

مثال في قائمة المراجع:

- لويد، دينيس: فكرة القانون. ترجمة سليم الصويص، مراجعة سليم بسيسو. سلسلة عالم المعرفة، ع47. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: ط1، نوفمبر 1981.

*تنبيه1: في السلاسل المنتظمة الصدور، كسلسلة عالم المعرفة التي تصدر شهريا، يذكر شهر الصدور مع سنة الصدور، كما في المثال أعلاه. فهناك سلاسل فصلية وسلاسل نصف سنوية.

*تنبيه2: بعض السلاسل لا تَذكُر العدد، فحينها يكتفي الطالب باسم السلسلة.

ثانيا- الوثائق القانونية:

1- الدساتير:

- في الهوامش: دستور الدولة وسنة صدوره (الجريدة الرسمية رقم كذا، بتاريخ اليوم/الشهر/السنة. صص كذا-كذا) المادة كذا الفقرة كذا، ص كذا.

- في قائمة المراجع: دستور الدولة وسنة صدوره. الجريدة الرسمية رقم كذا، بتاريخ اليوم/الشهر/السنة. صص كذا-كذا.

2- القوانين والمراسيم والأوامر:

- النوع رقم كذا، المؤرخ في كذا، المتضمن كذا/ المتعلق بكذا (الجريدة الرسمية رقم كذا، بتاريخ كذا، صص كذا-كذا) المادة كذا، الفقرة كذا، ص كذا. (كلمة نوع تعني: قانون، مرسوم، أمر ..الخ)

*تنبيه: في حالة استعمال اكثر من قانون أو أمر أو مرسوم مختلف في نفس العدد من الجريدة الرسمية، فكل واحد منها يعتبر مرجعا مستقلا. تماما كالمقالات في العدد الواحد من نفس المجلة.

3- الأحكام القضائية:

- الجهة الصادر عنها الحكم القضائي: القرار رقم كذا بتاريخ كذا. القضية كذا (اسم المجلة. الناشر. المكان. العدد، التاريخ. صص كذا-كذا) ص كذا.

*تنبيه: كل حكم قضائي يعتبر مرجعا مستقلا بذاته.

ثالثا – الرسائل والأطروحات:

- في الهوامش: الإسم اللقب: عنوان الرسالة (المستوى والتخصص، القسم، الكلية، الجامعة، المدينة، البلد، السنة) ص كذا.

- في قائمة المراجع: اللقب، الإسم: عنوان الرسالة. المستوى والتخصص، القسم، الكلية، الجامعة، المدينة، البلد، السنة.

مثال في الهوامش:

- شبل، بدر الدين: الحماية الدولية الجنائية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية: دراسة في المصادر والآليات النظرية والممارسة العملية (أطروحة دكتوراه علوم تخصص قانون دولي وجنائي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ، 2009) ص 89.

رابعا – المؤتمرات والملتقيات والندوات ونحوها:

- في الهوامش: الإسم اللقب: عنوان البحث (عنوان المؤتمر. الجهة المنظمة للمؤتمر. تاريخ انعقاد المؤتمر. صص كذا- كذا) ص كذا.

- في قائمة المراجع: اللقب، الإسم: عنوان البحث. عنوان المؤتمر. الجهة المنظمة للمؤتمر. تاريخ انعقاد المؤتمر. صص كذا- كذا.

مثال في الهوامش:

- بوغزالة، محمد الناصر: الجماعات المحلية في الدساتير (أعمال الملتقى الدولي الثالث الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ظل التشريعات الجديدة والمنتظرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي. 01-02 ديسمبر 2015. صص 13-33) ص22.

*تنبيه: في حال صدرت أعمال ملتقى ما في كتاب محرر عن دار نشر لا عن الجهة التي نظمته، فسيعتبر كتابا محررا ويوضع بقسم الكتب لا بقسم المؤتمرات.

خامسا – المقالات:

- في الهوامش: الإسم اللقب: عنوان المقالة (اسم المجلة. الناشر. المكان. العدد، التاريخ. صص كذا-كذا) ص كذا.

- في قائمة المراجع: اللقب، الإسم: عنوان المقالة. اسم المجلة. الناشر. المكان. العدد، التاريخ. صص كذا-كذا.

مثال في الهوامش:

- جروني، فائزة: تدخل النيابة العامة في ظل قانون الأسرة الجزائري (مجلة العلوم القانونية والسياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر. ع13، جوان 2013. صص52-63) ص58.

*تنبيه: في حالة استعمال اكثر من مقال في مجلة واحدة، فكل مقال يعتبر مرجعا مستقلا.

خامسا – الوسائط الرقمية:

- في الهوامش: الإسم اللقب: العنوان. متوفر على: الرابط الرقمي (تاريخ الإنشاء أو تاريخ آخر تعديل إن وجد) آخر زيارة بتاريخ اليوم/الشهر/السنة.

سادسا- المعاجم والموسوعات والقواميس:

- تكتب كما الكتب عموما فراجعها.

سابعا- المقابلات التلفزيونية:

- في الهوامش: اسم لقب المقابَل: عنوان المقابلة، اسم الحصة. تقديم الإسم اللقب، قناة كذا ونسبتها للبلد. تاريخ المقابلة بالساعة واليوم والشهر والسنة. متوفرة على: الرابط الرقمي للمقابلة في النت.

● حالات التهميش

أولا- عموميات:

1- الهوامش أربعة أنواع أساسية: إيضاحية، تفسيرية، نقدية، توثيقية. ما نتناوله هنا هو التوثيقية.

2- ماعدا الهوامش التوثيقية، فهناك من يرمز للهوامش الإيضاحية والتفسيرية والنقدية بالنجوم حسب عددها: *، **، *** الخ. وليس بالأرقام كما في الهوامش التوثيقية.

3- الهواش التوثيقية يحال إليها بالأرقام. والمعيار الغالب هو ترقيم كل صفحة كوحدة منفصلة. بمعنى أن الأرقام لا تستمر بل تبدأ من جديد مع كل صفحة جديدة.

4- منهجيا ينبغي أن توضع هواش كل صفحة بأسفل نفس الصفحة، لا أن تجمع بآخر كل فصل أو بآخر الرسالة او الكتاب ككل. اما عرفيا فكلاهما معمول به ومقبول.

5- لا تخلو المقدمة من تهميش. والاعتقاد الشائع أن المقدمة تخلو من التهميشليس صحيحا، فالحاجة هي ما يحدد.. وإن كان هناك عنصر من البحث سيخلو في كثير من الأحيانمن التهميش فسيكون الخاتمة.

ثانيا – التكرارية:

1- التتالي مرتين في نفس الصفحة: نفس المرجع/المصدر أو المرجع/المصدر نفسه، ص كذا أو نفس الصفحة.

2- التتالي ثلاث مرات في نفس الصفحة: نفسه، ص كذا او نفس الصفحة.

3- التتالي مطلقا في صفحتين مختلفتين: المؤلف، العنوان (في حالة كان للمؤلف اكثر من عنوان)، المرجع/المصدر السابق، ص كذا.

4- الفاصل مرجع فأكثر مطلقا: المؤلف، العنوان (في حالة كان للمؤلف اكثر من عنوان)، مرجع/مصدر سابق، ص كذا.

5- الفاصل تعليق فأكثر في نفس الصفحة: خياران:

- المؤلف، العنوان(في حالة كان للمؤلف اكثر من عنوان)، المرجع/المصدر السابق، ص كذا.

- المرجع/المصدر نفسه، ص كذا او نفس الصفحة.

6- الفاصل تعليق فأكثر في صفحتين مختلفتين: المؤلف، العنوان (في حالة كان للمؤلف اكثر من عنوان)، المرجع/المصدر السابق، ص كذا.

ثالثا- المؤلف والمترجم:

1- اسماء المؤلفين والمترجمين نستقيها من الصفحة الأولى من الكتاب وليس من غلاف الكتاب.

2- مؤلف واحد: الإسم اللقب ، او اللقب الإسم تفصل بينهما فاصلة. والأول أشيع. المترجم يكتب اسمه ثم لقبه دائما.

3- اثنان وثلاثة: الإسم اللقب و الإسم واللقب والإسم واللقب. الرابط حرف العطف واو أو بفاصلة على الخيار.

4- أربعة فما فوق مطلقا: المؤلف الوارد اسمه أولا تليه كلمة "وآخرون" .

تنبيه - في قائمة المراجع يكتب لقب المؤلف قبل الإسم مطلقا وتفصل بينهما فاصلة في كل الحالات السابقة. أما المترجم فيكتب اسمه ثم لقبه.

رابعا- العنوان:

1- العنوان نستقيه من الصفحة الأولى من الكتاب. وليس من غلاف الكتاب.

2- العنوان يكتب كاملا مهما طال إلا ما اشتهر في العرف اختصاره، فيمكن الاكتفاء بالعنوان المختصر المشهور:

مثال: صحيح البخاري، أو الجامع الصحيح، هو عنوان مختصر للعنوان الأصلي الطويل: الجامع المسند الصحيح المختصر من أُمور رسول الله صلى الله عليه وسلّم وسننه وأيامه.

3- في حالة كان للمؤلف أكثر من عنوان، ففي حالات التكرار التي يكتب فيها اسم المؤلف يكتب فيها العنوان أيضا. راجع التكرارية أعلاه.

خامسا- الناشر مكان النشر والطبعة والتاريخ:

1- هذه المعلومات نستقيها من الصفحة التي بها معلومات النشر مفصلة إن وجدت، أو من الصفحة الأولى وليس من الغلاف.

2- ترتب غالبا هكذا: الناشر ثم مكان النشر او العكس، ثم رقم الطبعة، ثم تاريخ الطبعة.

3- في حالة كان مكان النشر مدينة معروفة، نكتفي بذكرها دون ذكر البلد.

4- في ذكر الناشر عادة لا نكتب ما يلي اسم الدار مثل: للنشر والتوزيع ونحوه. لكن إن ذكر فلا بأس.

5- تكتب رقم الطبعة ما وجدت حتى ولو كانت الطبعة الأولى الوحيدة.

6- إن ورد تاريخ الطبعة بالهجري فقط فمن الأفضل تحويله للميلادي هكذا: ط2، 1440هـ /2018م

7- في حالة عدم وجود ناشر يكتب دون ناشر، أو : دن.

8- في حالة عدم وجود مكان النشر يكتب دون مكان او : دم.

9- في حالة عدم وجود رقم الطبعة يكتب دون طبعة او: دط.

10- في حالة عدم وجود تاريخ يكتب دون تاريخ أو: دت.

سادسا- الصفحات:

1- في حال كانت الإحالة إلى صفحة واحدة نكتب ص25 . (رقم 25 مثال وحسب)

2- في حال كانت الإحالة إلى صفحات منفصلة نكتب صص او ص ص ثم نفصل بين كل صفحة بفاصلة هكذا: صص/ ص ص25، 30، 41.

3- في حال كانت الإحالة إلى صفحات متصلة نكتب صص او ص ص، ثم رقم أول صفحة وآخرها بينهما مطة هكذا: صص/ص ص 25-28.

4- في حالة تكرار الإحالة لنفس الصفحة دون مرجع فاصل، نكتب دائما، نفس الصفحة. هكذا: المرجع نفسه/نفس المرجع، نفس الصفحة. (هنك من يكتبها هكذا: نفس المكان بدلا من: المرجع نفسه، نفس الصفحة.)

5- في حالة تكرار الإحالة لنفس الصفحة بعد مرجع فاصل، نكتب رقم الصفحة. هكذا: المؤلف، العنوان (في حالة كان للمؤلف اكثر من عنوان)، مرجع سابق، ص كذا.

6- في حالة كان الفاصل تعليقا وليس مرجعا فهناك خياران: إما نكتب نفس الصفحة وإما نكرر رقم الصفحة.

7- في حالة كانت الصفحات حروفا أو أرقاما رومانية، كما هو في بعض المقدمات، نكتب الحروف أو الأرقام الرومانية،وإن شئنا أضفنا كلمة توضيحية"من المقدمة"، هكذا: المؤلف، العنوان، ص أ من المقدمة، أو ص III من المقدمة.

8- في حالة كان المرجع/المصدر أكثر من مجلد/جزء، نكتب هكذا مثلا م1ج5ص25.

9- في حالة كانت الصفحات على شكل أنهار كما في غالب القواميس والموسوعات وكما في الدوريات والجرائد، من المحبذ أن نضيف عنصر النهر برمز العين/النون هكذا: ج5ن3ص145. أو ن2ص54.

سابعا- الاقتباس:

1- في حالة الاقتباس الحرفي بين شاولتين نحيل إحالة مباشرة: المؤلف ....الخ.

2- في حالة الاقتباس غير المباشر نسبق الإحالة بكلمة "انظر" هكذا: انظر: المؤلف، العنوان ص كذا.

3- في حالة اقتباس حرفي من مرجع هو نفسه نقل الاقتباس حرفيا من مرجع آخر نحيل للمرجع الذي اقتبسنا عنه ثم نكتب "نقلا عن" ونحيل للمرجع الذي اقتبس منه المرجع الذي اقتبسنا عنه. هكذا: المؤلف، العنوان، ص كذا.

نقلا عن: المؤلف، العنوان، ص كذا. وهذا من باب التوسع للإفادة لمن شاء الرجوع للمرجع الأول للتاكد من دقة الاقتباس الحرفي أو الاستزادة منه.

Ibid المرجع نفسه / op.cit مرجع سابق، المرجع السابق. / loc.cit المرجع نفسه، نفس الصفحة أو نفس الصفحة.

• مقاربات البحث في العلوم السياسية

يتبع البحث في العلوم السياسية إجراءات محددة، وتجمع هذه الإجراءات ثلاثة عناصر:

أولا- المقارَبات (مفردها مقاربة Approach، وقد يطلق عليها "اقتراب" أو "مَدْخَل" أو "منظور" أو "نظرية").

ثانيا- المناهج (مفرده منهج Method ، وقد يطلق عليه "طريقة").

ثالثا- الأساليب (مفرده أسلوب Technique ، وقد يطلق عليه "تقنية" أو "أداة").

في هذا الجزء سنتحدث عن المقاربات.

●المقاربة: مفهومها وأصنافها

1- المقاربة Approach قد يطلق عليها: الاقتراب، النظرية، النموذج، المنظور، المدخل.

2- الالتباس ليس قائما بين المقاربة والمنهج بقدر ما هو قائم بين المقاربة والنظرية. لهذا السبب من المهم شرح مفهوم النظرية في العلوم الاجتماعية، لفهم ما هي المقاربة.

3- تُطرح النظرية في العلوم الاجتماعية عموما (ومنها العلوم السياسية) بمعنيين أساسيين: الأول النظرية بالمعنى الضيق، والثاني النظرية بمعنى نموذج (paradigm مجموعة أفكار ومفاهيم مرجعية، وهذه هي المقاربة).

4- النظرية بالمعنى الضيق تعني مجموعة من الاقتراحات (propositions) المترابطة نسقيا والمتعلقة *بظاهرة* معينة، والتي تسمح باستنتاج نتائج مرتبطة بمعطيات تلك *الظاهرة*.

5- مثال عن النظرية بالمعنى الضيق، نظرية عن واقعة انتشار التفكك الاجتماعي في مجتمعنا: 1- كل مجتمع له أساسان: مادي، واجتماعي (تقاليد وأعراف وعادات وعقليات). 2- تكثر الأزمات وتقل في المجتمع بحسب درجة الانسجام بين هذين الأساسين. 3- الأساس المادي الحديث في المجتمعات العربية المعاصرة (ومنها مجتمعنا المحلي) مصدره غربي عموما. 4- الأساس المادي الغربي يشجع الفردية. 5- الوحدة الأساسية في المجتمعات العربية المعاصرة هي العائلة. 6- هناك تعارض وعدم انسجام بين الأساسين الاجتماعي

والمادي في المجتعات العربية المعاصرة، تعارض الفرد/العائلة. 7- و بالتالي فالكثير من الظواهر والسلوكات الاجتماعية التي انتشرت والمشيرة لحصول تفكك اجتماعي يمكن تفسيرها بناء على هذا التعارض.

6- مثال آخر: نظرية لسوروكين (P.A.Sorokin ت 1968) عن واقعة الإيديولوجية الثورية: 1- كل مجتمع متفرع نتيجة لتقسيم العمل. 2- يستقر تفريع معين في مجتمع معين بواسطة آليات معينة للانتقاء. 3- في المجتمع الصناعي هناك آليتين أساسيتين للانتقاء وهما المدرسة والعائلة. 4- إذا أدت هاتين الآليتين وظيفتهما بطريقة غير ملائمة لاستقرار التفريع ينمي الشباب تطلعات اجتماعية يعجز المجتمع عن تلبيتها وفق ذلك التفريع. 5- في هذه الحالة نشهد ظهور إيديولوجيات ثورية.

7- النظرية بمعنى نموذج تعني مجموعة من الاقتراحات الميتانظرية (ما وراء نظرية metatheoretic) متعلقة بالمنظور الذي ينبغي استعماله لمعالجة ظاهرة معينة، وليست متعلقة بالظاهرة نفسها. سيتضح المعنى حين نطرح أمثلة حول النماذج.

8- هناك مبدئيا ثلاثة أصناف من النظريات-النماذج في العلوم الاجتماعية (R.Boudon and F.Bourricaud): النماذج المفاهيمية (أو التصنيفية)، النماذج القياسية، النماذج الصورية (Formal Paradigms). وسنفهم كل صنف بشكل أفضل من خلال الأمثلة.

9- النماذج المفاهيمية (conceptual paradigms) أو التصنيفية (classificational paradigms): مثالها تمييز تونيز (F.Tönnies ت 1936) بين المجتمع (society) والجماعة (community). المجتمع بمعنى تجمع تعاقدي ذي علاقات نفعية تسودها الأنانية، والجماعة هي مجموعة أولية (كالعائلة مثلا) ذات علاقات ودية تسودها الغيرية. هل تمييز تونيز هذا ينطبق على مجموعة معينة دون أخرى؟ الواضح أن لا، فهو ينطبق على المجموعات الصغيرة (مثل الشركات أو المؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية) كما ينطبق على المجموعات الكبيرة (المجتمعات والدول). ما الذي قدمه تونيز هنا؟ ليس نظرية بالمعنى الضيق للكلمة مركبة من مجموعة اقتراحات المترابطة والمتعلقة بظاهرة معينة، ما

قدمه هو منظور في صورة تعارض مفاهيمي يساعد بمرجعيته على تصنيف وتحليل الكثير من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. مثال آخر : التمييز بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة.

10- النماذج القياسية (analogical paradigms) من القياس تماما كما بمعناه في أصول الفقه، وهو العلاقة المنطقية التي أساسها وجود تشابه. هذه النماذج هي كل نموذج مبني على وجود علاقة تشابه بين أواليات (ميكانيزمات) ظواهر اجتماعية معينة وبين ظواهر أخرى سواء كانت اجتماعية أو طبيعية أو غير ذلك. مثال في علم اجتماع الهجرات (تخصص دقيق يدرس الهجرات)، نجد نظريات بالمعنى الضيق مؤسسة انطلاقا من نموذج قياسي يشابه بين أواليات ظواهر الهجرة وبين أواليات ظاهرة الجذب الفيزيائي كما صاغها نيوتن (أي جسمين في الكون بينهما جذب يتناسب طرديا مع حاصل ضرب الكتلتين وعكسيا مع مربع المسافة بينهما) بمعنى أن هذا النموذج يقدم منظورا يراه مناسبا لدراسة ظواهر الهجرة، وهذا المنظور مبني على قياس الهجرة على ظاهرة الجذب الفيزيائي. مثال آخر في علم اجتماع الانتشار نجد نظريات مؤسسة انطلاقا من نموذج قياسي يشابه بين أواليات ظواهر الانتشار الاجتماعي وأواليات ظواهر الانتشار الوبائي. بمعنى أن هذا النموذج يقدم منظورا يراه مناسبا لدراسة ظواهر الانتشار الاجتماعي ، وهذا المنظور مبني على قياس الانتشار الاجتماعي على الانتشار الوبائي. مثال ثالث: نظرية التبادل الاجتماعي (social exchange theory) بمعنى نموذج هي نظرية قياسية ومثال على النموذج القياسي، لكونها مؤسسة على تشابه بين أواليات النشاط الاجتماعي وأواليات النشاط الاقتصادي، هذا هو سبب كون نظرية (نموذج) التبادل الاجتماعي تعبر عن العلاقات الإنسانية باعتبارها نتيجة عملية تفاوضية خاضعة لحسابات التكاليف والمنافع أيا كان نوع هذه التكاليف والمنافع. بمعنى أن هذا النموذج يقدم منظورا يراه مناسبا لدراسة ظواهر التغير والاستقرار الاجتماعي ، وهذا المنظور مبني على قياس النشاط الاجتماعي على النشاط الاقتصادي. مثال رابع: نظرية

(نموذج) الأدوار في علم الاجتماع قائم على قياس الدور الاجتماعي بالدور المسرحي، لهذا يستعمل مصطلحات المسرح لشرح الأدوار الاجتماعية في ظواهر معينة.

11- النماذج الصورية (Formal Paradigms): النموذج الصوري بخلاف النموذجين السابقين ليس مؤسسا على مفاهيم لها دلالات واقعية، بل صورية. مثال النموذج البنيوي، مؤسس على مفهوم البنية، مفهوم البنية يحيلنا إلى العلاقات الثابتة بين البنى. حين نقول كلمة بنية، فيما نفكر واقعيا او دلاليا؟ لا شيء محدد. ليس كحين نقول جماعة أو مجتمع (النموذج المفاهيمي) وليس كحين نقول تبادل اجتماعي، او انتشار او هجرة او دور اجتماعي (النموذج القياسي). فالمحتوى المرجعي للنماذج الصورية محتوى صوري يخلو غالبا من أي إحالة دلالية مباشرة على الواقع. ولهذا فهو لا "يدل" على الواقع، بل "يشير" و"يلمح" إليه. المحتو الصوري للنماذج الصورية هو سبب وصفها بأنها نماذج نحوية لا دلالية. مثال آخر: النموذج الجدلي، راجع لمفهوم الجدلية، مفهوم صوري، وهذا النموذج يعطي الأولية في التفسير والتحليل للتناقضات والنزاعات.

بناء على كل ما سبق، فالمقاربة هي نظرية أو مفهوم مستمد من مختلف العلوم يقوم الباحث بتكييفه/ها باجتهاد منه بما يناسب موضوع بحثه لكي يوظفه/ها كإطار تصوري يقارب به الموضوعَ المبحوث، ولهذا تُسمَّى مقاربةً. فالمقاربة هي – في غالبها – إسم وظيفي لنظرية– مفهوم تم تكييفه/ها بما يناسب البحث المُجْرَى . والمقاربات لا يمكن حصرها، لكونها في ازدياد وتطور مستمر، والسبب أن مصدرها الأساسي (أي النظريات–المفاهيم المستمدة من مختلف العلوم) في ازدياد وتطور مستمر. والمقاربات التي سنعددها فيما يأتي إنما هي أشهرها وأكثرها تداولا، وهي – بالتأكيد – على وجه المثال لا الحصر.

●مقاربات البحث في العلوم السياسية

االمقاربة هي – غالباً – نظرية Theory يقوم الباحث بتكييفها باجتهاد منه بما يناسب موضوع بحثه لكي يوظفها كإطار تصوري يقارب به الموضوعَ المبحوث، ولهذا تُسمَّى مقاربةً. فالمقاربة هي – في غالبها – إسم وظيفي لنظرية تم تكييفها بما يناسب البحث المُجْرَى .

إذن، فمقاربات البحث في العلوم السياسية هي – في أغلبها – نظريات مستمدة من مختلف العلوم، وأمكن توظيفها – بعد أن تم تكييفها اجتهاديا بما يناسب مجال العلوم السياسية – كإطار تصوري لمقاربة ومعالجة إشكالية سياسية. وهذا يعني أنه من الممكن – مبدئيا – توظيف كل نظرية في أي فرع علمي سواء كان علما صوريا (كالمنطق والرياضيات) أو تجريبيا (كالعلوم الطبيعية والاجتماعية) كمقاربة لإشكالية سياسية ما.

إن ما سبق يعني أن مقاربات البحث في العلوم السياسية يصعب حصرها، لكونها في ازدياد وتطور مستمر، والسبب أن مصدرها الأساسي (أي النظريات المستمدة من مختلف العلوم) في ازدياد وتطور مستمر. والمقاربات التي سنعددها فيما يأتي إنما هي أشهرها وأكثرها تداولا، وهي بالتأكيد على وجه المثال لا الحصر.

يمكن تصنيف المقاربات المختلفة لدراسة العلوم السياسية وفقا لتاريخ تطور التفكير والبحث في المسائل والظواهر السياسية إلى صنفين: مقاربات تقليدية، ومقاربات حديثة.

1- المقاربات التقليدية

كانت المقاربات التقليدية في العلوم السياسية هي السائدة على نطاق واسع حتى وقوع الحرب العالمية الثانية. وارتبطت هذه المقاربات بشكل أساسي بالنظرة التقليدية للسياسة التي ركزت على دراسة الدولة والحكومة.

هذه المقاربات كانت معيارية بالدرجة الأولى. فالفلاسفة السياسيون المؤيدون لهذه المقاربات ركزوا على أسئلة مثل "ما مواصفات الدولة والحكم المثالي؟". ووفقا لهم ينبغي أن تقتصر دراسة العلوم السياسية على الهياكل الرسمية للدولة والحكومة وكذا القوانين والقواعد واللوائح

ونحوها. لذلك، يشدد مؤيدو المقاربات التقليدية على دراسة معايير "ما يجب أن يكون" بدلاً من "ما هو كائن".

❋ خصائص المقاربات التقليدية:

1- المقاربات التقليدية في معظمها معيارية وتؤكد على القِيَم السياسية (ما ينبغي أن يكون).

2- تركّز على دراسة الهياكل والبنى السياسية المختلفة.

3- تهمل الربط الجانب النظري بالجانب العملي.

4- تنفي الصفة العلمية عن البحث في العلوم السياسية بربطها الوثيق بين الحقائق (التي هي هدف البحث العلمي) والقيم (التي هي خارج مجال البحث العلمي).

❋ أهم المقاربات التقليدية:

المقاربات التقليدية عديدة، نركز منها على الثلاث التالية: الفلسفية، والمؤسساتية، والقانونية. (لم نذكر مثلا المقاربة التاريخية)

1. المقاربة الفلسفية: أقدم مقاربة لدراسة السياسة هو المقاربة الفلسفية. في المقاربة الفلسفية يتمّ إخضاع دراسة السياسة – غالباً – للتأملات الفلسفية حول القيم السياسية العالمية للدولة العادلة والدولة الجيدة. الهدف الرئيسي للمقاربة الفلسفية هو تقييم عواقب الحوادث السياسية، أي الحكم عليها قيمياً. وتركز على شرح وتحليل الكلمات والمصطلحات المستخدمة من قبل الفلاسفة والمنظرين السياسيين اعتمادا على المنطق، أي أنها مقاربة تعتمد التحليل المنطقي.

الفلاسفة اليونانيون – أفلاطون وأرسطو تحديدا – كانوا من رواد هذه المقاربة (على سبيل المثال، كان الموضوع الرئيسي لكتابات أفلاطون هو تحديد طبيعة المجتمع المثالي).

تنص هذه المقاربة على أن القيم لا يمكن فصلها عن الحقائق، وبالتالي فهي مقاربة أخلاقية ومعيارية للسياسة، تهتم بما يجب أن يكون لا بما هو كائن. معيارية المقاربة الفلسفية تعني أنها تخضع للقيم الخاصة والفلسفات المحددة لمن يطبقها في البحث السياسي.

إحدى أهم فوائد وميزات المقاربة الفلسفية أنها تعزز الوضوح اللغوي بما أنها تركز على التحليل المنطقي للكلمات والمصطلحات المستخدمة سياسيا.

المجال الأساسي لتطبيق المقاربة الفلسفية في العلوم السياسية هو الأفكار والمذاهب والمفاهيم السياسية. المقاربة الفلسفية هي الأقدم والأقل علمية لدراسة السياسة، وقد تم تهميشها بدرجة كبيرة من قبل المقاربات الحديثة.

المقاربة الفلسفية مناسبة لمجال البحث السياسي الأكاديمي، لكنها تكاد تخلو من كل أهمية في السياسة العملية.

2- المقاربة المؤسساتية: المقاربة المؤسساتية هي مقاربة قديمة وهامة لدراسة العلوم السياسية. وهي تتعامل بشكل رئيسي مع الجوانب الرسمية للحكومة والسياسة. تهتم المقاربة المؤسساتية بدراسة الهياكل والبنى السياسية الرسمية، مثل: الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ومع تطور المقاربة، تم توسيع القائمة لتشمل الأحزاب السياسية والدساتير والبيروقراطيات وجماعات المصالح وغيرها من المؤسسات التي تشارك بشكل أو بآخر في السياسة.

كانت دراسة المؤسسات مهيمنة على مجال العلوم السياسية ككل. وقد برر مؤيدو هذه المقاربة هذه الهيمنة بأن المؤسسات هي العامل الأهم المشكّل للسلوك السياسي.

السلبية الرئيسية لهذه المقاربة هي في تركيزها الضيق على الهياكل والترتيبات الرسمية بمعزل عن سياقها وتاريخها وظروف نشأتها وتطورها ونحوه، وكذا تجاهلها دور الأفراد الذين يشكلون ويشغلون الهياكل البنى التحتية الرسمية وغير الرسمية للنظام السياسي.

3- المقاربة القانونية: في المقاربة القانونية تُعتَبر الدولة بمثابة المنظمة المركزية لإنشاء وإنفاذ القوانين. ولذلك، ترتبط هذا المقاربة بالعملية القانونية والهيئات القانونية والسلطة القضائية. في هذه المقاربة تختلط دراسة السياسة بالعمليات والمؤسسات القانونية. يتم التعامل مع موضوع القانون والعدالة على أنه ليس مجرد شريعة فقهية، بل إن علماء السياسة ينظرون إلى الدولة على أنها صاحبة نظام فعال ومتكامل من القانون والنظام. تصبح المسائل المتعلقة بالمنظمات والسلطة القضائية

واستقلال المؤسسات القضائية اهتمامات أساسية لعلماء السياسة. وقد تم تطبيق المقاربة القانونية على السياسة الوطنية والدولية.

المقاربة القانونية مقاربة فعّالة من ناحية كون معرفة القانون توفّر أساسا هامّا للتنبؤات المتعلقة بالسلوك السياسي للناس. ورغم ذلك فإنها مقاربة ضيقة لكون القانون يمثل جانبا واحدا فقط من جوانب السلوك السياسي.

***نقد المقاربات التقليدية:** يمكن اختصار أهم الانتقادات الموجهة للمقاربات التقليدية للبحث السياسي في ثلاثة انتقادات:

1- فشلها في إدراك أهمية دور الأفراد في السياسة: لقد فشلت المقاربات التقليدية تماماً في إدراك أهمية دور الأفراد في تحديد شكل وطبيعة ما هو سياسي. في الواقع، الأفراد هم اللاعبون المهمون للسياسة الوطنية والدولية على حد سواء. وبدل ذلك توجه المقاربات التقليدية تركيزها للمؤسسات. إن تعريف السياسة كدراسة للمؤسسة وحسب ليس سوى مبالغة في تسطيح الواقع السياسي المعقد.

2- غلبة الوصف عليها وإهمالها للتحليل: المقاربات التقليدية وصفية بشكل أساسي. السياسة لا تستبعد الوصف، ولكنها أيضًا تحليلية. الاكتفاء بوصف الحقائق لا يستوعب موضوع العلم السياسي. فالغرض من هذا العلم هو الدراسة العميقة كل حادث سياسي. لا يريد الباحثون السياسيون معرفة الحدوث فقط ، ولكن أيضًا سبب وقوع حادث معين في وقت معين.

3- عجزها عن إدراك التأثيرات المتبادلة بين المؤسسات وكذا التأثيرات البيئية: منظور المقاربات التقليدية محدود داخل المؤسسات، ولهذا فهو يفشل تماما في إدراك التأثيرات المتبادلة بين المؤسسات وكذا بينها وبين البيئات المحيطة بها. مثلا، تتأثر عملية صنع القرار في الدولة القومية بالأحداث الدولية والنشاط السياسي للدول القومية الأخرى. عندما كان الباحثون التقليديون يكتبون عن طبيعة السياسة، كان التفاعل المتبادل بين المخاطر الوطنية والمخاطر الدولية غير معروف لهم.

إذن، فقد عانت المقاربات التقليدية من نقص جِدّي جعلها عاجزة عن تلبية الحاجات الملحة للبحث السياسي في هذا العصر تحديدا. ولتعويض هذا النقص، طور علماء السياسة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مقاربات حديثة أصبحت لها الهيمنة في مجال البحث السياسي.

2- المقاربات الحديثة

ينظر العديد من المنظرين السياسيين للمقاربات الحديثة في البحث السياسي كرد فعل نقدي على المقاربات التقليدية. تهتم المقاربات الحديثة بالدراسة العلمية للسياسة (لنتذكر أن المقاربات التقليدية تنفي الصفة العلمية عن البحث السياسي). والاختراق الأول في هذا الخصوص أتى مع ظهور الثورة السلوكية في العلوم السياسية.

*** خصائص المقاربات الحديثة:**

1- المقاربات الحديثة تجريبية الطابع، تحاول استخلاص النتائج من البيانات التجريبية أساسا.

2- المقاربات الحديثة تتجاوز دراسة الهياكل والبنى السياسية.

3- المقاربات الحديثة تؤكد على البحث المتعدد التخصصات.

4- المقاربات الحديثة تؤكد على الصفة العلمية للبحث السياسي.

*** أمثلة عن أشهر المقاربات الحديثة:** المقاربات الحديثة كثيرة، وسنكتفي بذكر أمثلة عن أشهرها، مفتتحين ذلك بالمدرسة السلوكية التي تتضمن أساسا مقاربتين: المقاربة السلوكية Behavioural Approach، والمقاربة ما بعد السلوكية Post- Behavioural Approach.

1- المدرسة السلوكية: السلوكية مدرسة في علم النفس أسسها عالم النفس الأمريكي جون واطسون (ت1958م) وأعلن عنها عام 1913. أعدّ واطسون أفكاره وعرضها بين عامي 1912-1920، وابتداء من هذه الحقبة انتشرت هذه الأفكار على نطاق شعبي واسع في الولايات المتحدة الأمريكية، وحظيت بما لم تحظ به أية أفكار أخرى في هذه الفترة من دعاية وشهرة واسعتين، وأصبحت تشكل جزءاً من الثقافة العامة للأمريكيين، وشمل هذا الانتشار لأفكار واطسون في

ترات لاحقة بعض البلدان الأوروبية، وبلغ الحماس لها عند أحد المفكرين الفرنسيين مبلغا لم يتردد معه بنعت واطسون بأنه ديكارت علم النفس. وإلى اليوم ما يزال الحديث مألوفا في الولايات المتحدة عن العلوم السلوكية Behavioural Sciences، هذا التعبير الذي يشير إلى دراسة تصرفات كل الكائنات الحية وأنماط وجودها، وبذلك يشتمل على علم النفس وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا أوعلم الإناسة وعلم الاتصال ... وطبعا علم السياسة (كما في دراسة السلوك الانتخابي).

نشأت السلوكية التي تستوحي المنهجية الموضوعية للعلوم الطبيعية كرد فعل على علم النفس الاستبطاني أو الذاتي السائد في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، أي علم النفس الذي حدد الوعي موضوعا له، والاستبطان منهجا مناسبا لدراسة هذا الموضوع المخصوص. فعلم النفس الذاتي يعتبر أن الوعي هو ميدان علم النفس، أما سلوكية واطسون فقد اعتبرت – على الضدّ – أن ميدان علم النفس هو السلوك ، وذلك أن السلوك قابل للملاحظة والقياس بخلاف الوعي الذي لا يمكن إمساكه بأي شكل تجريبي وعملي. فاستبدلت الوعي بالسلوك كمجال لعلم النفس، واستبدلت المنهج الاستبطاني الذي لا يمكن الاعتماد عليه لغموضه وذاتيته بالمنهج التجريبي. إذ أن الافتراض الأساسي للسلوكية هو أن كل ما يمكن معرفته حقًّا هو ما يمكن ملاحظته من خلال الحواس فقط.

نشأت السلوكية في ظل مؤثرات عديدة من مختلف العلوم، لكن التأثير الأقوى عليها صدر في الواقع عن الفيزيولوجيا (فيزيولوجيا الأعصاب) وتحديدا المدرسة الفيزيولوجية الروسية التي درست بصورة أساسية آلية المنعكس الشرطي المثبتة بتجربة بافلوف الشهيرة. من المهم في هذا السياق أن ننوه إلى أن واطسون نفسه هو في الأصل عالم حيوان قبل أن يكون عالم نفس. والواقع أن السلوكيين غالبا ما كانوا يلجأون إلى استخدام الحيوانات في تجاربهم استنادا إلى الادعاء القائل بأن خصائص السلوك الحيواني يمكن أن تعمم بشكل مفيد على السلوك الإنساني، ومن ثم فقد انتهوا إلى نتيجة مؤداها أن سلوك كل من الحيوان والإنسان يعمل وفقا لنموذج المثير–الاستجابة.

تتبنى السلوكية نزعة بيئية متطرفة فيما يتعلق بالتساؤل حول محددات السلوك الإنساني. ففي رأي السلوكيين فإن كل السلوك يتم تعلمه بصورة او بأخرى من خلال الاقتران او التشريط. ولذلك فإن هذا السلوك ذاته يمكن النكوص عنه او تغييره من خلال التحكم في العوالم الخارجية عنه (البيئية) وذلك بفك الاقتران او تغيير الشرط .

حظيت السلوكية باهتمام الدارسين في حقول الدراسات السياسية، وانتشر استخدامها كمقاربة لتناول الظواهر السياسية. ولقد شكلت ثورة علمية حقيقية بتحديها للمقاربات التقليدية. وقد بلغت ذروتها بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات،ويمكن إرجاع بروز السلوكية وتسيدها على الدراسات السياسية في هذه الفترة إلى عاملين أساسيين، إيجابي وسلبي:

1- اما الإيجابي فغلبة مرجعية العلوم الطبيعية بسبب إثباتها جدارة مقارباتها ونتائجها، وهذا ما دفع بالانثروبولوجيين ثم علماء الاجتماع وعلماء النفس إلى اقتفاء آثار العلوم الطبيعية واستخدام مناهجها، وكان أن قاربوا السلوك الإنساني كما تقاربه العلوم البيولوجية (علوم الأحياء) ،وحاولوا استعارة مفاهيم تلك العلوم وافتراضاتها (أي نظرياتها بتكييفها وتحويلها إلى مقاربات يقاربون بها مجال الفعل والسلوك الإنساني). وقد زكى هذا كله ارتباط مفهوم العلم في تلك المرحلة بالعلوم الطبيعية ومنهجيتها، ولذلك حاولت العلوم الإجتماعية إلى اكتساب الشرعية والثقة العلمية باستخدام مقاربات ومناهج وأساليب مستمدة من العلوم الطبيعية. ما حصل أن العلوم السياسية التي تأخرت في اللحاق بالركب قد أخذت المقاربة السلوكية من علم الاجتماع وعلم النفس.

2- واما السلبي فعجز المقاربات التقليدية عن مجابهة وتفسير التحديات المطروحة عليها في صورة أحداث كبرى كالحربين العالميتين، وبروز الفاشية والنازية، والكساد العالمي وظهور العالم الثالث ..الخ. ما ادى بالباحثين السياسيين إلى الدعوة لمقاربات جديدة مستمدة من العلوم الطبيعية والاجتماعية وعلم النفس على وجه الخصوص كونه شهد في تلك الفترة نفسها لظهور تلك التحديات ثوته الخاصة التي فجرها واطسون واستمرت إلى اواخر الستينيات. فقد برز بين الحربين العالميتين العالم السياسي الأمريكي تشارلز ميريام (ت1953م) الذي عمل على أن يركز البحث السياسي على السلوك الواقعي للناس بدلا من تحليل المؤسسات والدساتير وآراء الفلاسفة. ثم تبعه

تلامذته من رواد الثورة السلوكية من أمثال هارولد لاسويل (ت1978م) وغابرييل ألموند (ت2002م) وغيرهما.

على الرغم من أن المدرسة السلوكية بدأت أعمالها مع مطالع القرن العشرين إلا أنها تأخرت عن ذلك في حقل الدراسات السياسية، فإرساء قواعد التحليل السلوكي بشكل بارز فيها كان مع الحرب العالمية الثانية، وذلك حين هيمنت السلوكية على الدراسات الاجتماعية عموما بما فيه علم السياسة.

أ- المقاربة السلوكية: حدد ديفيد إيستون أبرز سمات المقاربة السلوكية في النقاط التالية:

1- الاطراد: تعتقد هذه المقاربة بوجود درجة معينة من التماثل في السلوك السياسي يمكن التعبير عنها من خلال التعميمات أو النظريات من أجل تفسير الظواهر السياسية والتنبؤ بها . بمعنى أن السلوك السياسي للأفراد قد يكون أكثر أو أقل تشابهًا بما يسمح باستنتاج قواعد سلوكية تساعد الباحث على تحليل الوضع السياسي، وكذلك التنبؤ بالظواهر السياسية المستقبلية . إن دراسة مثل هذه الانتظامات السلوكية تجعل العلوم السياسية أكثر علمية مع إمكانية تنبؤية.

2- التحقق: تعتقد هذه المقاربة بإمكانية التحقق التجريبي للتعميمات في البحث السياسي وفقا لمنطلقاتها، فما لا يمكن التحقق منه حسب هذه المقاربة لا يمكن أن يكون علميا.

3- الأساليب (التقنيات أو الأدوات): استخدام أساليب البحث العلمي للحصول على البيانات التجريبية.

4- التكميم: استخدام الأسلوب الكمي لقياس البيانات المجموعة وتصنيفها.

5- الحياد القيمي: تعتقد هذه المقاربة بإمكانية الفصل بين القيم والحقائق التجريبية. وأن القيام ببحوث موضوعية وعلمية يجب أن يخلو من القيم، وأن الباحث يستطيع ويجب عليه أن يتجنب كل تحيز أو وجهات نظر مسبقة.

6- النظامية: وتعني ارتباط النظرية بالبحث التجريبي، أي النظري بالعملي في نسق متماسك.

7- الدمج: وفقا للمقاربة السلوكية من الخطأ فصل العلوم السياسية عن باقي العلوم الاجتماعية، فلا بد من دمجها معا، لأن السلوك السياسي مشروط ومقترن بعوامل عديدة مختلفة.

8- العلمية البحتة: السمة الأخيرة كخلاصة أن المقاربة السلوكية تسعى لجعل علم السياسة علما بحتا، تماما كنموذج العلم البحت: العلوم الطبيعية.

إذن فالمقاربة السلوكية اعتمدت السلوك السياسي كوحدة تحليل أساسية بدلا من المؤسسة الغالبة على المقاربات التقليدية، وتجنبت أي تأملية عقلية معيارية لاتجريبية. وليس مفاجئا أن نجدها تركز على السلوك الانتخابي. وقد دخلت لمجال العلوم السياسية العديد من المصطلحات المهمة بتأثير من السلوكية مثل النظام والقرار والسلوك والبيئة. كما أنها أغنت البحث السياسي بالعديد من المقاربات المتأثرة بها بدرجة أو بأخرى وذلك نتيجة لاعتقاد المقاربة السلوكية بضرورة التعاون بين العلوم الاجتماعية المختلفة. ورغم كل ميزات المقاربة السلوكية البادية في تأثيرها الثوري والهائل على مجال البحث السياسي، إلا أنها ووجهت بانتقادات من خارجها ومن داخلها أيضا بما تجسد في ما يكاد يكون ثورة مضادة في أواخر الستينات،. ومن هذه الانتقادات نشأت المقاربة ما بعد السلوكية.

ثانيا – المقاربة ما بعد السلوكية: هي تصحيح للسلوكية من داخلها، وهي نفسها المقاربة السلوكية لكن بعد توجيه نقدين:

1 نقد علموية السلوكية: بمعنى أن المقاربة السلوكية تطرفت في محاولتها "إخضاع" مجال البحث السياسي للشروط العلمية التجريبية المطبقة في مجال البحث الطبيعي (العلوم الطبيعية). ومن أبرز نتائج هذا التطرف أن السلوكية هيمنت عليها الوصفية، بمعنى أنها – بحكم علمويتها – ركزت على الجواب عن سؤال "كيف؟" [السؤال الأثير في العلوم الطبيعية، والتي تجيد العلوم الطبيعية الإجابة عنه] وأهملت سؤال "لماذا؟" [السؤال القيمي الأكثر أهمية إنسانيا]، فالتطبيق الناجح للمقاربة السلوكية على ظاهرة سياسية ما سينتج وصفا دقيقا ومفصلا وبإحصائيات ومخططات لتلك الظاهرة جوابا عن سؤال: كيف حدثت تلك الظاهرة؟ . لكن حين نصل لسؤال: لماذا حصلت بتلك الطريقة الموصوفة بدقة ولم تحصل بطريقة مختلفة؟ هنا تعجز السلوكية عن الإجابة. لكن علمويتها المتطرفة تمنعها من الاعتراف بمحدوديتها نتيجة لعجزها هذا، وبدل ذلك تعتبر

السلوكية سؤال "لماذا؟" سؤالا غير علمي أصلا، وتخرجه – مرة واحدة – من دائرة البحث العلمي. كل هذا نتيجة لتطرفها في مماثلة مجال البحث السياسي بمجال البحث العلمي. وهذا ما قامت الحركة التصحيحية التي قادتها ما بعد السلوكية إلى التخفيف من حدته حين اعترفت بمحدودية السلوكية على هذا المستوى.

2- نقد الحياد القيمي للسلوكية: بمعنى أن السلوكية بالغت في حيادها القيمي تجاه الظواهر السياسية، وهو ما أدى إلى أن تكون السلوكية مقاربة ذات توجه "محافظ"، فلا يمكن الانطلاق منها لأجل محاولة إجراء تغيير سياسي نحو الأفضل لما ينبغي تغييره. فهي تكتفي وحسب بوصف ما تدرسه دون أن تصدر تجاهه حكم قيمة بالقبول أو بالرفض. ما بعد السلوكية صححت هذا باعترافها "الحذر" بأهمية القيمة في مجال البحث السياسي، وأن القيم عامل لا يمكن تجاهله ببساطة بداعي عدم علميته أو صعوبة إمسكاه بالتكميم مثلا.

أهم نتيجة من نتائج مراجعة ما بعد السلوكية للسلوكية هي أنها أدت إلى تقارب بين المقاربات الحديثة والمقاربات التقليدية. ذلك أن تطرف السلوكية في علمويتها ورفضها للقيم كواقع جوهري لا يمكن تجاهله في مجال البحث السياسي أدى بها إلى أن ترفض المقاربات التقليدية بداعي كونها غير علمية. المراجعة والتصحيح الذي قامت به ما بعد السلوكية يمكن اعتباره تراجعا عن هذا الرفض السلوكي للمقاربة التقليدية واعترافا بواجهتها كمقاربات جديرة بالتطبيق في مجال البحث السياسي.

ثالثا- مقاربة تحليل النظم أو التحليل النظمي أو تحليل الأنساق أو التحليل النسقي:

(نقلا عن : اقتراب تحليل النظم في علم السياسة لجابر سعيد عوض / ندوة إقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، .1992 بتصرف)

شهد حقل العلوم السياسية تطوراً محلوظاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية عجزت معه العلوم السياسية بمناهجها التقليدية عن استيعابه والإحاطة بمختلف الظواهر السياسية الجديدة المصاحبة له، الأمر الذي برزت معه حاجة ملحة لتطوير مناهج البحث في هذا الفرع من أفرع العلوم الاجتماعية، بل واستحداث مقاربات ومناهج أخرى جديدة أكثر قدرة على فهم هذه الظواهر والإحاطة بها .

لقد كانت مقاربة تحليل النظم أحد أهم هذه المقاربات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية التي بدأ في التبلور والظهور مع منتصف الخمسينيات .والحقيقة أن إدخال مفهوم تحليل النظم إلى نطاق دراسة الظواهر السياسية جاء متأخراً. كما لم يكن ذلك بطريقة مباشرة، بل جاء من خلال علماء الاجتماع من أمثال"بارسونزparsons "، و"هومانز Hommans "وغيرهم الذين قاموا بتطوير مفهوم النظام الاجتماعي، ومن خلالهم تمكن عدد لا بأس به من علماء السياسة من أمثال ايستون، آلموند، ميتشل، أبتر، باي، وكولمان من تطوير واستخدام مقاربة تحليل النظم في الدراسات السياسية. فلم يرجع علماء السياسة إلى الكتابات الرئيسية في تحليل النظم وأسسها الفكرية والمنهجية المتمثلة في النظرية العامة للنظم General systems Theory ، والتي تعود جذورها إلى أعمال البيولوجي"فون بيرتالانفي Bertalanfy "في العشرينيات من هذا القرن، وكتاباته اللاحقة عن بيولوجية التحليل العام للنظم الصادرة عامي 1949 و 1950، والتي تناولت الخصائص الرئيسية للأنظمة البيولوجية وإمكانية استخدامها في الدراسات الاجتماعية، وكذلك كتابات الفسيولوجي"كانون Cannon "(بصفة خاصة مؤلفه"حكمة الجسد" الصادر عام 1932) التي كان لها أيضاً دور بارز في الحركة الفكرية التي استهدفت توحيد العلوم في اطار النظرية العامة للنظم .

ويرجع الفضل الأول في تطوير وإدخال مقاربة التحليل النظمي إلى حقل العلوم السياسية إلى عالم السياسة الأمريكي"ديفيد إيستون David Easton "، ومن هنا لم يكن غريباً أن يطلق بعض دارسي العلوم السياسية على مقاربة التحليل النظمي"مقاربة إيستون".

جاء تطوير ايستون لمقاربة تحليل النظم في علم السياسة تدريجياً وعلى مراحل. ففي عام 1953، نشر اللبنات الأولى لمفهوم"النظام السياسي" في كتابه Political system ، والتي تطورت بصورة واضحة في مقالته العلمية المنشورة بمجلة "World Politics"عام 1956، وبصورة أكثر وضوحاً في كتابه A system Analysis of Political Life الصادرة عام .1965والذي يرى فيه إيستون وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة المركبة، والنظر إليها تحليلياً على أساس آلي

منطقي على أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في اطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى. فوفقاً لمقاربة تحليل النظم، تميل المجتمعات والجماعات إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبياً تعمل في إطار بيئة أشمل. هذه الكيانات يمكن نعتها بصفة النظام نظراً لأنها تمثل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، والتي يمكن تحديدها وقياسها. هذه الكيانات لها أيضاً حدود مميزة تفصلها عن بيئاتها، فضلاً عن أن كل منها يميل إلى الحفاظ على ذاته من خلال مجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض للاضطراب سواء من داخل أو خارج حدوده مع بيئته الأوسع.

يؤكد إيستون أن فكرة النظام كاطار تحليل بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية، ومن ثم فهي تمثل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية .هذا الاطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه إيستون لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الراجعة بالربط بين نقطتي البداية والنهاية، أي بين المدخلات والمخرجات. ويوضح الشكل التالي نموذجاً مبسطاً لتفاعلات النظام السياسي كما قدمه إيستون.

نموذج إيستون المبسط

أقام إيستون اطاره التحليلي للنظام السياسي على مجموعة من "الفروض" التي تقوم بدورها على مجموعة من المفاهيم المتعلقة بمجموعة من المتغيرات السياسية الهامة التي توضح الخصائص

الرئيسية للنظام السياسي. وعلى ذلك يجدر بنا قبل التعرض لهذه الفروض أن نقدم لذلك بنبذة عن المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها مقاربة تحليل النظم.

***المفاهيم الأساسية لمقاربة التحليل النظمي :**

لعلنا لا نكون مبالغين إذا قلنا أن أهم سمة شكلية يمكن ملاحظتها على مقاربة التحليل النظمي هي كثرة المفاهيم المستخدمة في التحليل. ويعلل إيستون ذلك بالاشارة إلى أنه إذا كان من الصعوبة بمكان الوصول إلى نظرية عامة وشاملة، فإنه يمكن الاستعاضة عن ذلك بتطوير مجموعة مترابطة منطقياً من المفاهيم في اطار متكامل وعلى درجة عالية من التجريد تمكن من القيام بالتحليل، وتوجيه الاهتمام نحو المحددات الرئيسية للسلوك السياسي. كل ذلك انطلاقاً من أن المفاهيم تشير إلى متغيرات واقع الحياة السياسية. **أهم هذه المفاهيم هي الستة التالية :النظام، البيئة، الحدود، المدخلات/المخرجات، التحويل، التغذية الراجعة.** وفيما يلي نبذة عن كل من هذه المفاهيم .

1- النظام System :

يمثل النظام وحدة التحليل الرئيسية في مقاربة التحليل النظمي. ويُعرَّف النظام بصفة عامة بأنه كُلٌّ من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر على بقية العناصر. وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم النظام يتولد عنه مفهوم آخر هو مفهوم النظام الفرعي Sub-System ، إذ أن النظام قد يعتبر نظاماً في حد ذاته، كما أنه قد يعتبر هو ذاته نظاماً فرعياً في اطار نظام أعلى مستوى منه .

إلا أن الأهم من ذلك هو أن التمييز بين الأنظمة، كالتمييز بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي مثلاً، لا وجود له في الواقع العملي، بل لا يعدو أن يكون تمييزاً ذو طبيعة تحليلية. التحليل بإيجاز هو عملية تعريف وتقييم للأجزاء التي يتكون منها الكل بهدف إدراك لهذه الأجزاء كمكونات لكل مركب مع محاولة معرفة الضوابط التي تربط علاقاتها ببعضها البعض من جهة. والقوانين التي تحكم حركة وتطور الكل المركب من جهة أخرى.

وعلى ذلك يعرف النظام السياسي بأنه مجموعة من التفاعلات السياسية التي تحدث داخل أي مجتمع، والتي يتم بمقتضاها صنع السياسات العامة. ويتكون النظام السياسي من أربعة عناصر أساسية هي:

المدخلات، التحويل، المخرجات، التغذية الراجعة .

2- البيئة Environment :

يشير مفهوم البيئة لدى ايستون بصفة أساسية إلى كل ما هو خارج حدود النظام السياسي، بعبارة أخرى تشكل البيئة كل ما هو خارج إطار النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته .

ولما كانت فكرة النظام السياسي لا تعدو أن تكون فكرة تحليلية، فإن الفصل التعسفي بين النظام السياسي والأنظمة الاجتماعية الاخرى لا وجود له، بما يعنيه ذلك من أن النظام السياسي يتأثر ببيئته من خلال مجموعة المدخلات ويؤثر عليها من خلال مجموعة المخرجات، وهو ما سوف يتم توضحيه بعد قليل .

3- الحدود Boundaries :

لما كان النظام السياسي لا يوجد في فراغ، بل في اطار بيئة، كان لا بد من الفصل التحليلي بين النظام السياسي وبيئته بوضع نقاط تصورية توضح مناطق انتهاء الأنظمة الأخرى وبدء حدود النظام السياسي. بعبارة أخرى هناك حدود للنظام السياسي يمكن تمييزها تحليلياً تفصله عن المحيط أو البيئة بمختلف جوانبها، وإن كان هذا لا يعني الغاء علاقات التأثير بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية.. الخ التي تتم عبر الحدود .

ويضيف آلموند وباول – في اطار تطويرهم لمقاربة تحليل النظم ليتلاءم ودراسة المجتمعات الجديدة حديثة العهد بالاستقلال – إلى أن الحدود بين النظام السياسي وبيئته تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر، وتتأثر في ذلك بالأوضاع والقيم الاجتماعية والثقافية السائدة.

4- المدخلات/المخرجات Inputs/Outputs :

– **المدخلات:** تشتمل مدخلات النظام السياسي وفقاً لمقاربة التحليل النظمي على كل ما يتلقاه هذا النظام من بيئته. يُلاحَظ أن هناك ثمة اختلافات حول هذه المدخلات. فطبقاً لرأي ايستون(1956 – 1965) تشتمل مدخلات النظام السياسي على عنصرين رئيسيين فقط هما المطالب والتأييد.[سيأتي شرحها في الفروض الأساسية للمقاربة]

وتجدر الإشارة إلى أن آلموند وباول في اطار دراستهم للبلدان النامية قد ميزوا بين أربعة وظائف

رئيسية للنظام السياسي على مستوى المدخلات هي

أ- وظيفة التنشئة السياسية والتجنيد السياسي Political Socialization and Recruitment، وهي العملية التي من خلالها يتم نقل ثقافة المجتمع عبر الأجيال من جيل إلى آخر. يتم ذلك بواسطة العديد من المؤسسات الاجتماعية كالأسرة، المدرسة، دور العبادة، أدوات الإعلام الجماهيري...الخ .أما وظيفة التجنيد السياسي، وهي وظيفة مرتبطة بالتنشئة السياسية، فمهمتها اسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد بعد إكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة للاطلاع بها. تتم هذه الوظيفة عن طريق مؤسسات سياسية كالأحزاب والنقابات .

ب- وظيفة التعبير عن المصالح Interest Articulation ، حيث تقوم الجماعات المختلفة داخل النظام بالتعبير عن مصالحها، ويفترض أن يتم ذلك من خلال القنوات الشرعية للتعبير عن المطالب، إلا أنه كثيراً ما يتم التعبير عن هذه المصالح من خلال القنوات غير الشرعية وغالباً ما يتم ذلك باستخدام العنف، الأمر الذي لا شك يؤثر على مدى استقرار النظام.

ج- وظيفة تجميع المصالح Interest Aggregation :، ويقصد بها بلورة المطالب والموالفة بينها وتكتيلها لتقدم في شكل مقترحات تعرض على صانعي القرار. وبديهي أن وجود أبنية تقوم بتجميع المصالح كالأحزاب يخفف كثير من العبء على صانعي القرار، وبالتالي يزيد من القدرة الاستجابية للنظام السياسي .

ه- وظيفة الاتصال السياسي، وهي وظيفة تقوم بها أجهزة الإعلام وجماعات الضغط والمصالح، وتلعب دوراً في توفير الاتصال الفعال الذي يتيح للنظام السياسي القيام بوظائفه المختلفة بصورة أيسر .

أما وليم ميتشل (1962)W.Mitchel في اطار تطويره لنموذج ايستون أضاف عنصراً ثالثاً إلى عنصري المدخلات السابق الإشارة إليها، وهو عنصر الموارد بمختلف أشكالها، والحقيقة أن هذا العنصر يمثل إضافة حقيقية لافتقاد نموذج إيستون له .

- **المخرجات** :عرفها ايستون بأنها مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام وتكون لها الصفة الإلزامية، ويتم بمقتضاها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع .

وبنفس الصورة وعلى غرار تقسيم المدخلات إلى مجموعة من الوظائف كما سبقت الإشارة، ميز آلموند وباول ثلاث وظائف رئيسية على مستوى المخرجات هي :

أ- وظيفة صنع القرار Rule-making ، بما يعنيه ذلك من وضع السياسات واتخاذ القرارات، ويتم ذلك من خلال السلطة التشريعية بالأساس .

ب- وظيفة تنفيذ القواعد Rule-application ، بما يعنيه ذلك من تطبيق القواعد والقرارات، ويتم ذلك بواسطة الجهاز الإداري والسلطة التنفيذية.

ج- وظيفة التقاضي حول القواعد Rule-adjudication ، بما يتطلبه من إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع حول القواعد .

5- التحويل Conversion :

تتمثل هذه العملية في مجموعة الأنشطة والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته من موارد ومطالب وتأييد إلى مخرجات، أي قرارات وسياسات تصدر عن أبنية النظام السياسي. التحويل هو بمثابة غربلة للمدخلات. وعلى عكس مفهومي المدخلات والمخرجات اللذان يمثلان عمليات تبادلية بين النظام السياسي من جهة وبيئتيه المحيطة من جهة أخرى، فإن عملية التحويل لا تعدو أن تكون عملية داخلية تتم في إطار النظام ذاته . وقد أهملها إيستون ولم يولها اهتماما كبيرا .

6- التغذية الراجعة Feedback :

يقصد بها كافة عمليات التأثير الراجع للمخرجات على المدخلات، ويتم ذلك من خلال ما تحدثه المخرجات على البيئة من آثار سلباً أو إيجاباً ويكون لها تأثيرها في ذات الوقت على المدخلات. بعبارة أخرى، التغذية الراجعة هي عملية يتم بمقتضاها تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي من جديد في شكل مدخلات عن نتائج قراراته وأفعاله. التغذية الراجعة بهذا المعنى تربط مدخلات النظام السياسي بمخرجاته، ومخرجاته بمدخلاته، وتعطي في ذات الوقت الطابع الديناميكي المستمر للنظام .

وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لنموذج ايستون لتحليل النظم، فإن التغذية الراجعة تمثل عملية هامة

وحيوية لبقاء النظام واستمراره. إن علم النظام بمدى الاستجابة لقراراته وسياساته يجعله قادراً إما على المضي في طريقه بانتهاج نفس السياسة أو تعديلها، أو حتى التخلي عنها كلية، وهو ما يسميه ايستون بالتغذية الراجعة الفعالة التي تضمن الاستجابة الفعالة للنظام، وإلا تعرض وجوده للخطر حال افتقادها.

بعد هذه النبذة عن أهم المفاهيم في اطار مقاربة تحليل النظم، تجدر الإشارة إلى أن هناك ثمة مجموعة من المفاهيم الأخرى .فبعض هذه المفاهيم يوضح الخطوط العريضة لأبنية وحركة النظم مثل وصف النظام بأنه مغلق أو مفتوح. ومنها ما يدور حول المستوى الهيراركي مثل النظام الفرعي. ومنها ما يتناول جوانب التنظيم الداخل للنظم مثل مفاهيم التكامل، والاعتماد المتبادل، والتكيف، والتعلم، والنمو، والتدهور، والأزمة، والانهيار، والحمل المتعدي. كما أن منها كذلك مفاهيم تتبلور حول ضبط وتنظيم وبقاء النظام مثل مفهومي الاستقرار والتوازن .

***الفروض الأساسية التي ترتكز عليها مقاربة تحليل النظم (خمسة فروض)**

ترتكز مقاربة تحليل النظم كما قدمها ايستون على مجموعة من الافتراضات لعل أهمها

(1)العملية السياسية عملية آلية ديناميكية : تفترض مقاربة التحليل النظمي أن التفاعلات السياسية بين مكونات النظام المختلفة وبعضها البعض من ناحية، وبينها وبين معطيات البيئة المحيطة تتم بصورة آلية ديناميكية. هذه الآلية والديناميكية تحكم عملية تحليل النظام السياسي وتوجهها. بعبارة أخرى، تبرز مقاربة تحليل النظم كما قدمها ايستون الطابع الديناميكي الحركي للنظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام بأنظمته الفرعية والبيئية بأنظمتها المختلفة .

(2)النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى: نقطة البداية في التحليل النظري لدى ايستون تفترض أن التفاعلات السياسية في اطار النظام السياسي تتم استجابة للتأثيرات البيئة. النظام السياسي بطبيعته كنظام اجتماعي قد فصل تحليلياً عن الأنظمة الاجتماعية الاخرى المشكلة للبيئة، إن ما يجعل تحديد هذه البيئة بمختلف مكوناتها أمراً هاماً هو الافتراض الذي ينظر إلى الحياة السياسية على أنها تشكل نظاما مفتوحا وعُرْضةً للتأثر بالبيئة المحيطة، وإن كان هو الآخر يؤثر فيها بدوره. وطالما أن الحياة السياسية تفهم على أنها نظام مفتوح، فإن المطالب، كما يرى ايستون، تقدم لنا أحد

المفاتيح الرئيسية لفهم الطرق التي من خلالها تحدث البيئة الكلية انطباعها على عمليات النظام وعلى مخرجاته .

(3)النظام يقوم بمجموعة من الوظائف لا بد منها لاستمراره : إن ما يعطي قيمة للدراسة التحليلية للحياة السياسية كنظام سلوكي كما تنظر إليه مقاربة تحليل النظم [مقاربة تحليل النظم سلوكية في جوهرها] هو التساؤل الذي يثور حول كيف أن الأنظمة السياسية تستمر في عالم يتضمن عناصر التغير كما يتضمن عناصر الاستقرار. يقول ايستون أن محاولة الإجابة على هذا التساؤل كشفت ما أسماه "دورة حياة الأنظمة السياسية"، والتي تتبلور حول مجموعة من الوظائف الهامة والحيوية التي بدونها لا يستطيع أي نظام سياسي أن يستمر وأن يحافظ على بقائه .

(4)البيئة تفرض على النظام ضغوطاً: على الرغم من أن البيئة بمختلف جوانبها تمثل مشكلة تحليلية خطيرة، إلا أن ايستون أكد على أنه يمكن إلى حد كبير تبسيط الأمور فيما يتعلق بتحليل أثر البيئة إذا ما تم تركيز الاهتمام حول مجموعة من المدخلات التي يمكن استخدامها كمؤشرات تلخص المؤثرات الأكثر أهمية من حيث مدى إسهامها في خلق التوتر والضغوط التي تعبر الحدود من البيئة إلى داخل السياسي بالتركيز على مدخلين رئيسيين: المطالب، التأييد .

المطالب تفرض على النظام السياسي إذن ضغوطاً، لا بد له من أن يستجيب لها بصورة أو بأخرى. يرجع ذلك إلى أن عدم اشباع المطالب والرغبات الجماهيرية يترتب عليه تزايد الإحساس بعدم الرضى عن النظام السياسي، ومن ثم يقل الدعم والتأييد له.

الضغوط كمفهوم تشير إلى التأثيرات القادمة من البيئة نحو النظام. وإن كان ايستون يرى أنه ليست كل هذه التأثيرات البيئية تمثل توتراً وضغوطاً على النظام. فبعضها قد يلعب دوراً إيجابياً في استمرار النظام، بينما بعضها الآخر قد يكون محايداً فيما يتعلق بأحداث التواترات والضغوط، إلا أن الغالبية من هذه التأثيرات يتوقع أن تعمل في اتجاه إحداث التوترات والضغوط على النظام .

(5)النظام السياسي نظام تكيفي:

يعتقد ايستون أن القدرة الحقيقية لبعض الأنظمة على الاستقرار والبقاء رغم الضغوط والتوترات غير العادية التي تتعرض لها من بيئاتها يحمل على الاعتقاد في الحقيقية أن هذه الأنظمة تمتلك

بالضرورة مقدرات للاستجابة في مواجهة هذه الضغوط والتوترات. وعليه فهو يفترض أن النظام السياسي هو نظام تكيفي ويقوم في الواقع بأكثر من مجرد رد الفعل بصورة سلبية للتأثيرات البيئية .

***العلاقات الأساسية التي تطرحها مقاربة تحليل النظم:**

تطرح مقاربة التحليل النظمي مجموعة من العلاقات الأساسية بين العناصر أو المتغيرات التي يتكون منها النظام السياسي من ناحية، وبينها وبين البيئة الخارجية المحيطة عبر الحدود التي تفصلها عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى من ناحية أخرى .

يذهب ايستون إلى أنه ما أن يوجد النظام السياسي بحدوده وأنظمته الفرعية حتى نجد أن هناك مجموعة من العلاقات القائمة بين الأنظمة المختلفة باعتبار أنها أنظمة مفتوحة تتعرض لتأثيرات من بعضها البعض. فالواقع أنه ليست هناك ثمة أنظمة اجتماعية، وبينها الأنظمة السياسية بالطبع، يمكن أن تكون معزولة تماماً عن البيئة المحيطة. وعلى ذلك فإن التحليل النظمي يجب أن يركز جل اهتمامه بدراسة العلاقات عبر الحدود بين الأنظمة وبين المدخلات والمخرجات. وعلى الرغم من أنه ليس هناك ثمة اتفاق بين دارسي السياسة حول التسميات المتعلقة بالمفاهيم في هذا الخصوص، إذ كما سبق ورأينا أن ايستون على سبيل المثال يرى مدخلات النظام السياسي من البيئة بمختلف أنظمتها الرئيسية والفرعية تتمثل فقط في المطالب والتأييد، باعتبارهما المؤشرَيْن الرئيسيَيْن للطريقة التي تؤثر بها العوامل البيئية في تشكيل وإعادة تشكيل عمليات النظام السياسي، بينما يرى آلموند وكولمان مزيداً من التحديد لهذه المدخلات، على النحو السابق الإشارة إليها، اما ميتشل فيضيف عنصر الموارد كعنصر ثالث .

وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم المتعددة تتفاوت، إلا أنها تتشابه إلى حد كبير من حيث مدلولاتها بخصوص ما يتم تبادله وانتقاله عبر الحدود بين النظام السياسي بأنظمته الفرعية ومختلف الأنظمة البيئية الأخرى. فعندما يشير ايستون أو آلموند أو ميتشيل إلى المطالب أو التعبير عن المصالح أو تجميعها، فإنهم يشيرون إلى ظاهرة أمبريقية (تجريبية) تتعلق بما يلي: من يطلب؟ ماذا يطلب؟ مِمَّن يطلب؟ كيف؟ ومتى؟ وبأي النتائج على المشاركين وعلى النظام؟

ولكي يوضح ايستون عملية تنظيم المصالح المختلفة، اقترح بناء نموذج لمسارات هذه المطالب منذ

اللحظة الأولى لدخولها إلى النظام السياسي مروراً بمسارها نحو نقطة الخروج كسياسات وقرارات ملزمة. وعلى الرغم من اعتراف ايستون بأن التحليل النهائي لكل نظام سوف يكون فريداً، كما أن مسار المطالب سوف يكون أيضاً، إلا أنه يرى مع ذلك إمكانية التجريد في اطار تعددية الواقع لنموذج نمطي لشبكة المطالب في كل الأنظمة السياسية منذ اللحظة التي تولد فيها المطالب في شكل رغبة أو شعور أو حاجة غامضة، إلى اللحظة التي تجد فيها طريقها في النهاية عند مواضع مختلفة من القرارات السياسية. أطلق ايستون على هذا النموذج "نموذج تدفق المطالب"

*** المعضلات التي تحاول مقاربة تحليل النظم حلها:**

(1)إمكانية التحليل : يختلف مفهوم ايستون عن النظام السياسي كما هو مستخدم في مقاربته عن مفهوم علماء السياسة السابقين عليه في المقاربات التقليدية في أنه لدى إيستون يركز على الجانب التحليلي، بينما كان هؤلاء العلماء يركزون على الجانب المؤسسي القانوني. يرتبط بذلك ما أدخلته مقاربة تحليل النظم من مفاهيم جديدة إلى حقل الدراسات السياسية، والتي تمت استعارتها لا فقط من العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم الاجتماع وعلم النفس، بل أيضاً من العلوم الطبيعية، الأمر الذي لا شك كان له أكبر الأثر في إثراء العلوم السياسية .

يرتبط بذلك أيضاً شمول التحليل لمختلف عناصر النظام السياسي، بما يعنيه ذلك من كافة العمليات المتمثلة في المدخلات والمخرجات. الشمول أيضاً يعني عدم اقتصار النظام السياسي على المؤسسات الحكومية الرسمية كالسلطات الثلاث، أو على الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، إنه يتسع مع الاطار التحليلي الجديد ليشمل مختلف الجماعات والقطاعات التي تلعب دوراً مؤثراً، أو يمكنها أن تلعب دوراً مؤثراً في الحياة السياسية سواء في ذلك أكانت مع أو ضد النظام، مشروعة أم غير مشروعة كالاضرابات والمظاهرات .

أضف إلى ذلك أن مقاربة تحليل النظم كاستراتيجية عامة أو اطار تحليلي لدراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية تحدد نقاط تركيز للدراسة، كما تحدد كيفية معالجة الموضوع أو مقاربته، كما تقوم بتحديد وحدات التحليل المستخدمة. فضلاً عن ذلك فإن أهمية مقاربة تحليل النظم في الدراسات السياسية ترجع إلى أن عددا لا بأس به من المقاربات الأخرى المستخدمة في التحليل السياسي،

كمقاربة الاتصال تعتمد في مفاهيمها وأساسياتها على مقاربة تحليل النظم .

(2)إمكانية القياس : مع مقاربة تحليل النظم، لم يعد علماء السياسة يهتمون فقط بمجرد مقارنة الأنظمة عن طريق وجود أو عدم وجود خاصية، بل أكثر من ذلك، أصبح يمكنهم القياس الدقيق لخصائص محددة. ويرجع ذلك بالأساس إلى الطبيعة التحليلية السلوكية لعلم السياسة، والقائمة على مجموعة كبيرة من المفاهيم التي يمكن الاستدلال عليها من خلال مجموعة من المؤشرات التي يسهل ، قياسها. وهذا تذكير آخر أن مقاربة تحليل النظم سلوكية في جوهرها.

(3)إمكانية المقارنة: مقاربة تحليل النظم أفادت كثيراً في مجال دراسات المقارنة، لا سيما بعد تطويرها على يد آلموند وباول. فلما كان النظام السياسي بأبنيته المختلفة، والتي تتفاوت في بساطتها وتعقيداتها وفي درجة رقيها وتقدمها يمثل ظاهرة عالمية توجد في كل المجتمعات، حتى البسيط منها، باعتبار أنها تمتلك شكلاً أو آخر من أشكال الأبنية السياسية، فإن إمكانية المقارنة بين النظم السياسية تصير ممكنة على أساس مجموعة من الأبعاد. من هذه الأبعاد: مدى تعقد وتمايز هذه الأبنية، مدى التخصص الوظيفي لهذه الأبنية، مدى قدرة هذه الأبنية على القيام بالوظائف الموكولة إليها... إلخ . بعبارة أخرى، من خلال اكتشاف وظائف مشابهة أو نمطية في كل نظام سياسي، تاريخي أو معاصر، أضحى من الممكن الدراسة المقارنة للطريقة أو الطرق التي من خلالها يقوم النظام بأداء هذه الوظائف في ظل ظروف مختلفة لكل نظام. وهو الأمر الذي أضحى معه علم السياسة في وضع يمكن من الوصول إلى تعميمات تتعدى خبرة أي نظام سياسي واحد، أو أنظمة أخرى تنتمي لثقافة أو حضارة واحدة، بما يعنيه ذلك من إمكانية تقدم الدراسات المقارنة .

***الانتقادات الموجهة إلى مقاربة تحليل النظم :**

بعد العرض السابق للجوانب الإيجابية التي أضافتها مقاربة التحليل النظمي إلى حقل الدراسات السياسية، تجدر الإشارة في ختام هذا البحث إلى أهم الانتقادات التي تعرضت لها . لعل أول الانتقادات التي وجهت إلى مقاربة تحليل النظم في الدراسات السياسية كما قدمه ايستون هو المحافظة والتحيز للوضع القائم. فالمقاربة تعطي اهتماما مبالغا فيه للاستقرار كقيمة عليا تسيطر على

سلوك النظام. حتى وإن كان الاستقرار المقصود لا يفترض الجمود، بل يفترض التغيير المنظم الذي يطرأ على البيئة أو النظام أو كليهما استجابة للمطالب، إلا أنه لا يضمن التغير الثوري بما يعنيه ذلك من تحول جذري شامل للنظام السياسي، وهو الأمر الذي لا موضع له في مقاربة تحليل النظم .

المقاربة تجعل من استمرار النظام كأمر الواقع هدفا لها، وتعطي جل اهتمامها وتركيزها بالبحث عن مقومات استمرار النظام وتدعيمه وليس عن عوامل تغييره وتطويره .بعبارة أخرى تكشف المقاربة عن عناصر الاستمرارية والاستقرارية في النظام، دون أن تستطيع تفسير كيف ولماذا يتطور النظام من وضع إلى آخر بصورة دقيقة. ومن هنا يوجه البعض انتقاداً إلى مقاربة تحليل النظم بأن أغلب الدراسات التي طبقتها انتهت إلى نتائج محافظة أو مؤيدة للأمر الواقع .

هناك أيضاً انتقاد آخر توجه إلى مقاربة تحليل النظم كما صاغها ايستون، يتمثل في التناول السريع والمبهم للعملية التحويلية. هذه العملية التي تتمثل في مجموعة الأنشطة والتفاعلات الداخلية التي يقوم بها النظام والتي بمقتضاه تتحول مدخلات النظام إلى مخرجات. اكتفى ايستون بالإشارة إلى أن هذه العملية التحويلية تحدث داخل النظام دون أن يذكر لنا بوضوح الأبنية التي تقوم بها وكيفية القيام بها. ومع ذلك يمكن القول أن وظائف النظام على مستوى المخرجات كما صاغها آلموند وباول تتدارك ذلك بعض الشيء .

وحتى بعد التعديلات التي أدخلت على نموذج ايستون لتحليل النظم، فإن المقاربة لا تزال توجه إليها الانتقادات لا سيما فيما يتعلق بصعوبة التحويل الإجرائي لكثير من المفاهيم الجديدة التي جاءت بها، لتصبح قابلة للقياس، ومن ثم اختبار الفروض وإجراء الدراسات. ولعل الصعوبات التطبيقية التي اعترضت محاولات استخدام المقاربة، لا سيما في مجال دراسات العلاقات الدولية والنظام الدولي، أصدق دليل على ذلك.

رابعا- مقاربة الاتصال

1- ما هو أصل هذه المقاربة؟

السِّبرانية أو السيبرنيطيقا أو السيبرنتيك أو علم التحكم. ظهر في الأربعينات ومن مؤسسيه نوربرت وينر أو فينر الرياضي الأمريكي (بما ان وينر رياضي فإن هذا العلم محسوب على الرياضيات التطبيقية.)، وهو أول من أعطى لكلمة cybernetic اليونانية الأصل (قائد أو قيادة السفينة) مفهومها الحديث. وهو كالتالي: **علم التحكم في الكائن الحي والآلات ودراسة آليات الاتصال فيها.**

2- ما هي أسس أي عملية اتصال؟

خمسة: المرسِل (المصدر) والمرسل إليه (المستقبل) والرسالة وقناة الإرسال (قناة الاتصال) والتغذية الراجعة.كما في المخطط. (مثال الانتخابات كنظام اتصال)

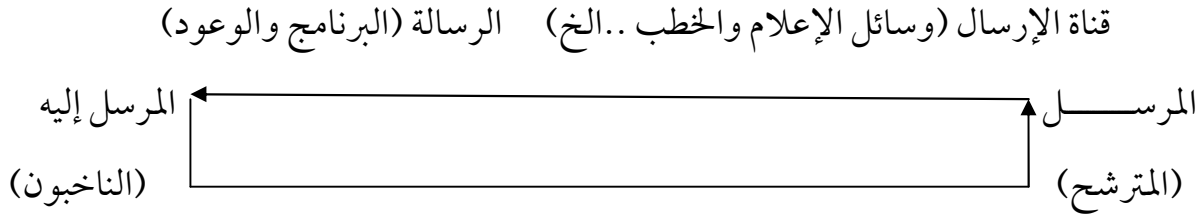

الشكل1- أسس عملية الاتصال

3- كيف ترى مقاربة الاتصال النظام السياسي؟ كنظام اتصال وتحكم.

4- لماذا ربط الاتصال بالتحكم والتحكم بالاتصال في السبرانية؟

لأن القدرة على التحكم مرتبطة بالقدرة على الحصول على المعلومات والتعامل معها، وكلا الأمرين الحصول والتعامل يشترط اتصال فعال وقوي ومؤثر. هذا ينطبق على أي نظام بما فيه النظام السياسي. تلاحظون مثلا في الأمراض الحركية كالشلل والشلل الارتعاشي (باركنسون) والزهايمر ، والأمراض النفسية كالاكتئاب والقلق والرهاب كلها متعلقة بمشكلة في أسس العملية الاتصالية، وهذا يقودنا إلى أنها كلها أمراض عصبية أو نفسيى عصبية. وكلها يمكن وصفها بأنها أنواع من

العجز عن التحكم في الجسد والنفس. قيسوا ذلك على النظام السياسي سواء كان نظام دولي أو إقليمي أو دولة أو حكومة أو وزارة أو ولاية أو بلدية او حزب أو جمعية أو حتى مظاهرة. والقرار السياسي والتجنيد والتعبئة والتنشئة السياسية كل ذلك يقاس عليه، لهذا فلكي تروا مدى فعالية أي نظام سياسي فانظروا إلى مدى الأهمية التي يعطيها للأقسام المسؤولة عن المعلومات فيه: خلية الاتصال، قسم الأرشيف والمكتبة.

لهذا تكون دراسة آليات الاتصال وفعاليتها هي مدخل جيد لدراسة آليات التحكم وفعاليتها.

5- الآن ما هي السياسة؟

في أوسع وأشمل تعريف لها هي الممارسة الاجتماعية للسلطة. السلطة تعني ببساطة القدرة على التحكم. اربطوا هذا بالاتصال وستدركون أهمية دراسته لدراسة السياسة.

6- من هو صاحب هذه المقاربة في العلوم السياسية؟ وما هي أسس العملية الاتصالية في النظام السياسي وفقا لتصوره؟ هو عالم السياسة الأمريكي كارل دويتش (ت 1992م). كتاب "العصب الحكومي".

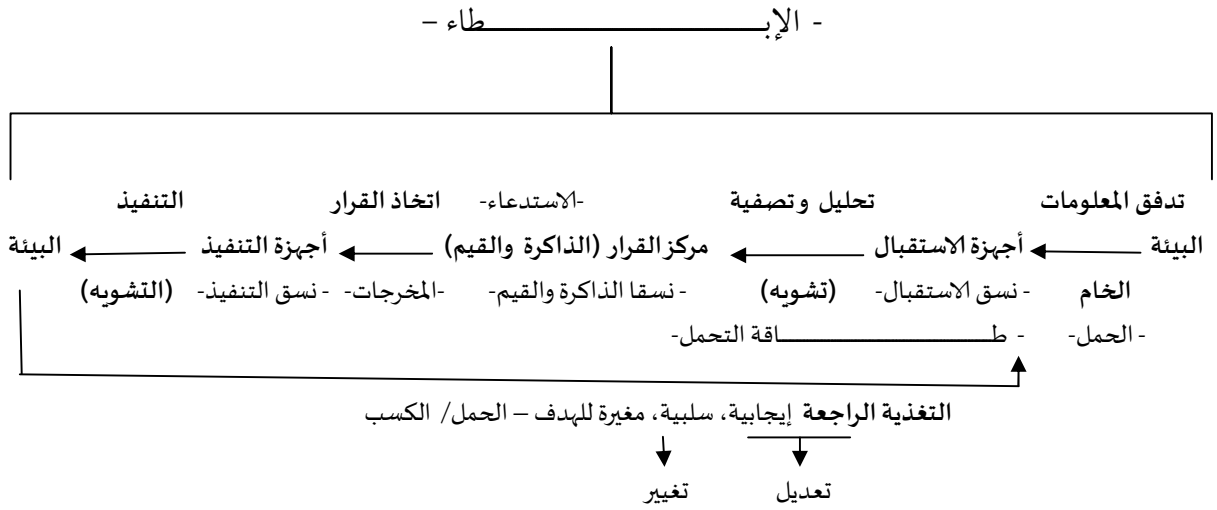

أسس العملية الاتصالية في النظام السياسي وفقا لتصور دويتش

الشكل 2 – أسس العملية الاتصالية في النظام السياسي وفقا لتصور دويتش

وفقا لدويتش، فإن النظام السياسي نظام معلومات. والمعلومة هي وحدة التحليل الأساسية.

7- ما هي المفاهيم التي استخدمها دويتش في مقاربة الاتصال؟

يمكن جمعها في أربعة مجاميع:

***الأول: المفاهيم المتعلقة بالأبنية العاملة:** وهي أربعة: نسق الاستقبال – نسق الذاكرة، نسق القيم (القرار) – نسق التنفيذ..

***الثاني: المفاهيم المتعلقة بتدفق ومعالجة المعلومات:** وهي ثلاثة: الحمل (المعلومات الخام) – طاقة التحمل (الاستقبال ووظائفه)– الاستدعاء. (الذاكرة)

***الثالث: المفاهيم المتعلقة بالقرارات وتأثيرها:** وهي أربعة: المخرجات – الابطاء (المدة بين الاستقبال واتخاذ القرار أو التنفيذ) – الكسب (تغيير البيئة والتكيف معها) – التغذية الراجعة (أهم مفهوم) لها ثلاثة صور: إيجابية، سلبية، مغيرة للهدف .

***الرابع: المفاهيم المتعلقة بالتغير والتكيف:** وهي ثلاثة: القدرة على التعلم (الماضي)، التحول الذاتي (الحاضر)، المبادرة او القدرة على التوقع (المستقبل)

للتوسع راجعوا هذين الكتابين :

عامر مصباح منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام

https://tinyurl.com/v32xzmz

محمد شلبي المنهجية في التحليل السياسي

https://tinyurl.com/vxdn7aa